

رؤية سياسية اقتصادية (١)

قراءة في فكر ونبض اسرائيل عن السلام

عمر عبد الله كامل

رؤية سياسية اقتصادية (١)

قراءة في فكر ونبض اسرائيل عن السلام

عمر عبد الله كامل

مقدمة عامة

مسيرة السلام المعاصرة بين العرب واسرائيل، تمثل تطوراً دراماتيكياً ماكان يمكن ان يكون لولا سلسلة متواصلة ومترابطة من الاحداث التاريخية الموغلة في القدم ربما قبل اعلان انشاء دولة اسرائيل نفسها.

وبغض النظر عما تنحدر اليه عملية السلام، أو تعلو به هضاب التركيبة النفسية للمنطقة بأسرها.. بغض النظر عن ذلك كله، لايمكن سوى القول ان عملية السلام التي انطلقت أصبح من الصعوبة بمكان، ولا نقول بالمستحيل.. ان تتوقف أو تتلاشى لأنها بالسياقة التاريخية للاحداث الزمنية فعل حدث له ردود أفعال سلبية وايجابية، تؤثر وتتأثر لكنها لايمكن ان تتلاشى..

بمعنى آخر.. ان عملية السلام التي حبس العالم انفاسه يوم انطلقت من مدريد.. وشهد تطور احداثها البيت الأبيض واتفاق اوسلو ـ لايمكن ان تنمحي بجرة قلم.. أو بمجرد امنيات البعض.. أو محاولاتهم التي سوف تكون قاصرة، لأنها ليست تجديفا ضد التيار فحسب، وانما هي صعود ضد التيار الجارف.

ولايعني هذا مطلقاً.. ان عملية السلام العربي الاسرائيلي قد نضجت.. أو حان قطافها. أو أنها تسير بهدوء يواكب اطماع المؤيدين لها.. بل على العكس.. سوف تشهد الفترة القادمة، حرباً سلامية اكثر شراسة، وأكثر تطوراً، وأكثر قتلى أيضاً حتى وان لم يكن هناك صوت للرصاص مسموع.

بالحساب «البيدري» ان صح التعبير تتطلب عملية السلام الجارية حالياً بكل تفاصيلها المزعجة والمتشائمة رؤية محايدة، منفصلة عن الاحلام والتمنيات والوقائع المدسوسة تستطيع ان تحدد مسارات «معقولة» للأطراف المشاركة، سواء كانت أطرافا عربية أو أطرافا اسرائيلية ولأننا طرف في تلك المعركة فلا يهمنا كثيراً نهاية المسارات التي تحلم بها اسرائيل، ولكن يهمنا بالقطع ان ندرك هذه المسارات وان تعرف حدودها وأعماقها وحوافها ولكي نصل الى تلك المرحلة الادراكية فلابد لنا من استعراض الخلفيات التاريخية لطبيعة الصراع العربي الاسرائيلي ثم فهم فلسفة ذلك الصراع.. وأسسه وقوانينه، ومن هنا أيضاً يمكن ان نخلص الى الحقائق المجردة الباردة، البعيدة عن العاطفية والخالية من الامنيات التي من فرط حبنا فيها نحيلها في بعض الاحيان الى حقائق نظن بالوهم انها موجودة ونحلم في الواقع بأن الآخرين مقتنعون بها..

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة.. في حدودها الزمنية وحركتها السياسية، محاولة متواضعة، ليست لوضع الحلول أو لانهاء مواقف، ولكن لتكون بؤرة حقيقية متحررة داخل الهوامش المتزاحمة، والتطورات التي تتراكم في كل لحظة، أو بمعنى أكثر وضوحاً لتكون حلقة نجاة يمكن من خلالها الاحتفاظ بالرأس خارج

مستنقع المياه الذي يحتفظ بالداخلين فيه غرقى ولا يلفظ جثث الذين غرزت أقدامهم في ارضه الموحلة.

انها حلقة واحدة من حلقات نجاة.. نحتاجها جميعاً في الفترة القادمة.. لأن المستنقع قد يكون أكثر عمقاً مما نتخيل، والمياه الداكنة قد تكون أكثر خطراً من أمهر السابحين فيه.

ان هذه الدراسة بعناصرها التاريخية تؤكد بالتاريخ والتحليل ان السلام وان كان مطلباً عربياً ملحاً، فهو مطلب اسرائيلي اكثر الحاحاً.. بل ان هذا السلام يمثل طوق نجاة لاسرائيل، ولكنه لايمثل مقدرة البقاء.. للعرب..

ان هذه الدراسة توضح ان اسرائيل مهما كتلت من أسلحة وتكنولوجيا.. الا انها تعرف تماماً ان ذلك ليس هو نهاية المطاف لمشاكلها، لأن المحيط الذي تعيش فيه، حتى وان خضع بمنطق التفوق العسكري سنوات.. أو قرون، فان حتمية التطور الطبيعي لهذا المحيط انتفاضات أكثر دموية، واستشهاد يعادل التفوق التكنولوجي بل ويفوقه قوة وتأثيراً..

ان هذه الدراسة.. بقدر ماهي مخاطبة للعقل العربي المفاوض في سنوات الصراع السلامي، فانها ايضاً تخاطب العقل الاسرائيلي بالمنطق الذي يفهم والعلمانية التي يعتنقها سياسيا، وهي مخاطبة من واقع ماهو موجود داخل المجتمع الاسرائيلي، وليس امنيات أو احلام عربية..

ان السلام القادم في الشرق الاوسط لن يتحقق مطلقاً الا بأسس العدل ومالم تتخل اسرائيل عن انتهازيتها السياسية فان حصاد السلام لها.. لن يطابق احلام مؤسسيها.. الذين يفقدون بذاتية رؤيتهم.. وانانية استقرائهم للحتميات التاريخية.. يفقدون كل منهجية علمية.. وبالتالي.. يفقدون وهم لايدركون المقومات التي أدعو ان دولتهم قامت عليها..

«بسم الله الرحمن الرحيم»

قال سبحانه وتعالى:

﴿ولن ترضى عنك اليهود ولا
النصارى حتى تتبع ملتهم قل
إن هدى الله هو الهدى ولئن
اتبعت أهواءهم بعد الذي
جاءك من العلم مالك من الله
من ولي ولا نصير﴾

(سورة البقرة: ١٢٠)

وقال سبحانه وتعالى:

﴿لا يتخذ المؤمنون الكافرين
أولياء من دون المؤمنين ومن
يفعل ذلك فليس من الله في
شيء إلا أن تتقوا منهم تقاة
ويحذركم الله نفسه وإلى الله
المصير﴾

(سورة آل عمران: ٢٨)

٢ المحتويات ٢

مقدمة

شهدت الفترة الماضية اتساع نطاق الجدل العربي حول طبيعة الترتيبات الاقليمية التي ستترتب على تسوية الصراع العربي ـــ الاسرائيلي، وأضفى التوصل للاتفاق الفلسطيني ـــ الاسرائيلي وتوقيعه في شهر سبتمبر ١٩٩٣م، وكذلك الموقع في شهر مايو ١٩٩٤م والذي عرف باتفاق «الحكم الذاتي الفلسطيني» في قطاع غزة ومنطقة اريحا، سخونة شديدة على هذا الجدل، وقد انعكس ذلك في المخاوف التي أبداها السياسيون والمثقفون العرب ازاء اعادة صياغة العلاقات الاقليمية في ظل التسوية على نحو يكفل وضعاً متميزاً أو مهيمناً لاسرائيل.

فاذا كان الاتفاق الفلسطيني ـــ الاسرائيلي جاء ليحول اسرائيل الى دولة مقبولة في المنطقة على الفور ويسرع باجراءات التعاون الاقليمي معها انطلاقاً من عملية تنمية منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني، الأمر الذي دفع بعض الدول العربية للاسراع بتشكيل لجنة اقتصادية مشتركة وتوقيع اتفاقات اقتصادية مع اسرائيل، وبدأت في الوقت نفسه تحركات تصب في مجرى تطبيع العلاقات مع اسرائيل على الصعيدين الرسمي والاهلي وذلك بشكل ارتجالي ودون رؤية عربية واضحة المعالم لمستقبل العلاقات الاقليمية.

واذا قلنا ان بعض الدول العربية تحركت في اتجاه اسرائيل استجابة مباشرة لهذا الاتفاق فان غالبية هذه الدول ربطت اعترافها باسرائيل وتطبيع العلاقات الرسمية معها بالتوصل الى تسوية شاملة وعادلة على كافة المسارات الثنائية.

ومن هنا يمكن القول بأن معظم الأطراف الدولية تنظر الى الموقف العربي الداعي الى ربط انهاء المقاطعة بالانسحاب والتوصل الى تسوية نهائية للنزاع باعتباره موقف لايخلو من مشروعية، وبالرغم من وجود اتفاق عربي بهذا الشأن، الا ان هناك تصريحات وخطوات اتخذت من جانب بعض الدول العربية ساهمت في اضعاف الموقف العربي المعلن.

واذا كان هدف المشروع الشرق أوسطي هو دمج اسرائيل في المنطقة التي لفظتها وفي ظروف يتصور البعض انها تتيح لها ان تتبوأ مركزاً متميزاً على حساب العرب فان اسرائيل في الواقع ليست رائدة في أي مجال من مجالات الانتاج ولاتملك من التكنولوجيا الا مايسمح لها الغرب بالتعاون فيه، فالتكنولوجيا الاسرائيلية ليست أصيلة بل مستوردة من الغرب، كما ان التفوق الاقتصادي الاسرائيلي يتأتى من خلال التأكد على ان الصناعات العسكرية هي التي توفر المجال الأساسي لهذا التفوق، وعندما يحدث السلام سيقل الاندفاع نحو التسلح وستعاني الصناعات العسكرية الاسرائيلية من انحسار مواردها وأسواقها خاصة وان اسرائيل تخصص للصناعات العسكرية مبالغ طائلة اذ تبلغ حجم ميزانية اسرائيل العسكرية ـــ مضافاً اليها قيمة المعونة العسكرية الامريكية ـــ ضعف الميزانيات العسكرية لكل من سوريا ـ مصر ـ الاردن ـــ لبنان، الامر الذي سيؤثر سلبياً على أحد أهم مجالات التميز الانتاجي الاسرائيلي، وعلى العكس من ذلك فان تحويل الأموال المهدرة في سباق التسلح الى التنمية ستستفيد منه الدول العربية، حيث تشير التقديرات الى ان المتوسط العام للانفاق العسكري العربي يبلغ ١٢٪ من الدخل القومي، فاذا توقف هذا الانفاق أو تراجعت معدلاته فهو بلا شك سينعكس في تدعيم القوة الاقتصادية العربية بل تصبح الدول العربية مؤهلة للتفوق على اسرائيل.

فـوفقاً لما جـاء بجـريـدة «عل همشمار» الصـادرة في ١٦/١١/١٩٩٤م نجد ان هنـاك مقـارنـة من حيث الميزان العسكـري في الشرق الاوسط، فبينما تمتلك اسرائيل نحـو ٧٤٢ طائرة مقاتلـة، ٣٨٥٠ دبابة، نجد ان الـدول العربية تمتلك ١٢٣٦ طـائرة مقاتلة، ١٠٤٠٠ دبابة، اي ان الدول العربية تمتلك من الاسلحة مايفوق ماتمتلكه اسرائيل.

وكما نعلم فان الاقتصاد الاسرائيلي يـرتكزعلى المعونات والمساعدات المقـدمة لها سواء من الولايـات المتحدة الامـريكية أو من دول اوروبا الغـربية، حيث تشير التقـديرات الى ان الولايـات المتحدة تقدم مساعـدة سنوية لاسرائيل تصل الى أكثر من ٦ مليـارات دولار وهذا يعـادل ١٢٪ من اجمالي النـاتج القـومي الاسرائيلي، ومـن هنـا فمن الخطأ ان يعكس حجم الناتج القومي لها قـدراتها الاقتصادية الحقيقية، اذ ان جـزءا كبيرا من حجم هذا الاقتصاد الاسرائيلي نـاتج من هـذه المعـونـات، أي ان مصـدر قوة اسرائيـل هو الـولايـات المتحـدة الامريكية التي يوجد بها (٧) مستشارين يهود في الكونجرس والتي تعتبر اسرائيل بمثابة مستعمـرة امـريكيـة، ومن هنـا فان تبني أي استراتيجيـة عـربيـة يجب ان يقـوم على فك التشابك بين اسرائيل والولايات المتحدة وذلك من خلال توعية الشعب الأمريكي بمصلحته الحقيقية خـاصة وان المواطن الامريكي غير محب لليهود، كما يعـاني الاقتصاد الاسرائيلي من فجـوة الانفاق المحلي الاجمالي الـذي يرتبط بفجـوة في المدخرات المحليـة بين الاستثمار والتكـوين الـرأسمالي، كما يعـانـي من عجـز في الميـزان التجاري وفي تصـاعـد المديـونيـة الخارجيـة وارتفاع اعبـاء خـدمة هـذه الـديون، الأمـر الـذي دعا اسرائيل الى التركيـز على الحصيلة الضريبية كمصدر أساسي للايرادات الحكومية ولعلاج العجز في موازنة الدولة.

وهـذه الاعبـاء الاقتصـاديـة التي يعـاني منهـا الاقتصـاد الاسرائيلي هي التي دفعت اسرائيل بكل قـوتها مع من يحالفهـا في ذلك الـولايـات المتحـدة الامـريكيـة ودول اوروبـا الغربية ـــ نحو البحث عن السلام، فاسرائيل هي في حـاجة للسلام أكثر من حـاجة العرب للسلام، الأمـر الذي من شأنـه ألا يقبل العرب شروط اسرائيل للسـلام بلا أي مقـابل وعدم الرضوخ للمتطلبـات الاسرائيلية، فحتى الآن لم يتم بعد حل المشاكل الأساسيـة بالمنطقة، فمازال هناك أرض محتلة وشعب شريـد يطالب بحقوقه المسلوبة منـه، وهناك السياسات الاسرائيلية الرسمية والمعلنة التي ترفض الانسحاب من الاراضي العربية المحتلة بالكامل، وهنـاك حالـة عـدم التوازن العسكـري بين العـرب واسرائيل والتفرد النـووي الاسرائيلي وحظر ذلك على الدول العربية.

وهنـاك نقطـة أخـرى وهي ان الاعتراف المتبـادل بين منظمـة التحـريـر الفلسطينيـة واسرائيل هـو اعتراف غير متكـافـئ من الناحيـة القـانـونية والسيـاسيـة، ذلك ان اعتراف المنظمـة باسرائيل دولـة وحكومـة وشعب لم يقابلـه اعتراف من نفس الجنس أي بدولـة فلسطينيـة كـاملـة أو بحكـومة فلسطينيـة كـاملـة أو مجرد حق تقـريـر المصير للشعب الفلسطيني، فضلاً عن ذلك فان اعتراف المنظمة باسرائيل عمل قـانوني لايمكن الرجوع عنه في حين انه يمكن لاسرائيل ان تسحب اعترافها بالمنظمة، ويظهر ذلك جلياً من خلال استقراء الملحق رقم (١) من اتفاقية «غزة ـــ أريحا» تحت عنوان «التعاون العسكري» حيث جاء في البند أولاً تعترف منظمـة التحرير الفلسطينيـة بدولـة اسرائيل وبحق الشعب اليهودي في فلسطين وتعترف الحكـومة الاسرائيليـة بمنظمة التحـريـر الفلسطينية كحكـومة ذاتيـة انتقالية بعد القيـام بانتخابات شكلية، ومن هنا نلاحظ انـه بينما تعترف منظمة التحرير الفلسطينيـة بـ «دولـة اسرائيل» نجد في المقـابل ان الحكومـة الاسرائيلية تعترف بمجـرد «منظمة التحرير كحكومة انتقالية» أي لايوجد اعتراف اسرائيلي بـ «دولة فلسطين».

الفكر الاسرائيلي قبل وبعد الانتفاضة:

أولاً: المشروعات والمقترحات في مرحلة قبل الانتفاضة:

منذ ان احتلت اسرائيل الأراضي العربية الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة في شهر يونيو ١٩٦٧م (حرب الأيام الستة) فقد شكلتا المنطقتان مصدر جدل سياسي داخل الكيان الاسرائيلي بين مختلف الأحزاب والقوى السياسية والأوساط الحاكمة حول مايجب عمله وتنفيذه ازاء المصير السياسي النهائي لهذه المناطق، وكان أول من طرح أفكار حول منح السكان الفلسطينيين في الاراضي العربية المحتلة حكماً ذاتياً هو رئيس الوزراء الاسرائيلي الأسبق — دافيد بن جوريون — حيث وزع على الصحف بعد اسبوعين من انتهاء الحرب مشروعاً يتضمن بعض الأفكار التي ميزت بين الفلسطينيين المقيمين في الاراضي العربية المحتلة والفلسطينيين المقيمين في الخارج، وفي الوقت نفسه ميز أيضاً بين السكان في قطاع غزة واخوانهم في الضفة الغربية، بالاضافة الى اخراجه مدينة القدس من المشروع مقترحاً ضمها الى حدود «دولة اسرائيل».

كذلك تضمن الاقتراح بقاء قطاع غزة ضمن دولة اسرائيل على ان يجري في الضفة الغربية أو في أي منطقة عربية أخرى توطين اللاجئين الفلسطينيين، أما بالنسبة للضفة الغربية فقد اقترح المشروع انتخاب ممثلين عن السكان المحليين بحيث تجري معهم مفاوضات حول الحكم الذاتي مرتبطة بالتعاون الاقتصادي مع دولة اسرائيل وعلى أساس ان يكون لهم منفذ على البحر.

وفي ضوء مشروع بن جوريون فان معظم أعضاء وأنصار الأحزاب والقوى السياسية في الكيان الاسرائيلي اعتبرت أيضاً منطقتي الضفة والقطاع جزءاً لايتجزأ من «أرض اسرائيل الكبرى» تم تحريره عام ١٩٦٧م، كما انعكس ذلك في نتائج انتخابات الكنيست (البرلمان) الثاني عشر التي جرت في الأول من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٨م وأسفرت عن انتصار وتصاعد قوة أحزاب وحركات اليمين المتطرف التي تطرح هذه المقولة.

وسنتناول فيما يلي عرضاً مختصراً للمقترحات التي تقدمت بها مختلف القوى السياسية في اسرائيل سواء قبل الانتفاضة أو بعدها للوقوف على الاتجاهات الفكرية السائدة، وللتعرف عن كثب عما يدور في أذهان القادة الاسرائيليين (السياسيين والعسكريين)، وهل اختلفت هذه الآراء عن تلك التي تم على أساسها التسوية الفلسطينية الاسرائيلية والمعروفة باتفاق «غزة - أريحا»:

١ - *أفكار ومشاريع معسكر التجمع:*

وبالاضافة الى مشروع بن جوريون السابق الاشارة اليه فقد تزامنت الحياة السياسية الاسرائيلية مع جملة مشاريع هامة أهمها:

أ - مشروع بن آلون ١٩٦٧م

وهو أحد أبرز شخصيات حزب العمل وزعيم كتلة «احدوت هعفودا» والذي ارتكز على أساس التخلص من المناطق الكثيفة بالسكان الفلسطينيين وضم المناطق الأخرى التي تتسم بقلة ومحدودية السكان، وأشار آلون في مشروعه الى ان الحدود الآمنة لاسرائيل يجب ان تمتد على طول نهر الأردن ومنتصف البحر الميت وتضمن المشروع العمل على اقامة

ضواحي بلدية مأهولة بالمستوطنين اليهود في شرق القدس، علاوة على اعادة تعمير واسكان سريعة للحي اليهودي بالبلدة القديمة من القدس الأمر الذي ترجح عملياً فيما بعد لدرجة ان المدينة المقدسة أصبحت محاطة تقريباً بالمستوطنات اليهودية.

وفي سبتمبر ١٩٧٠م عاد آلون وعدل مشروعه بحيث أخرج قطاع غزة من حدود «دولة اسرائيل» وآلغى فكرة ضمه الى الحدود السياسية الاسرائيلية نظراً لكثافته السكانية.

أما عن ردود الفعل على مشروع آلون فقد كان من الطبيعي ان يرفض الشعب الفلسطيني وممثلوه المشروع كما رفضه الأردن، وعلى الصعيد الاسرائيلي لم يحظ المشروع بترحيب على نطاق واسع.

ب ـ مشروع ديان:

أما موشى ديان (وزير الدفاع الاسرائيلي الأسبق) فكان من أوائل الذين دعوا الى تطبيق «الحكم الذاتي» وأول من خرج بفكرة «تقاسم السيادة» بين اسرائيل والأردن ليس عن طريق التوصل الى سلام بين الجانبين بل عن طريق فرض امر واقع تعتبر فيه الارض جزءاً من اسرائيل وتحت سيادتها في حين يترك السكان المقيمين عليها التمتع بالجنسية الاردنية كرعايا ومواطنين اردنيين، وقد سعى ديان بصفته «وزير الدفاع» في ذلك الوقت الى محاولة فرض تصوراتها عن طريق الاستيطان وبناء مدينة ياميت وتشجيع الاستثمارات ورؤوس الأموال اليهودية للاستثمار في الضفة والقطاع، وهنا بزغت الجذور الأولى لفكرة «الادارة الذاتية».

ج ـ وثيقة غاليلي:

وقبيل انتخابات الكنيست الثامن في عام ١٩٧٤م وقع جدال طويل داخل حزب العمل الاسرائيلي حول موضوع الاراضي العربية المحتلة ومستقبلها وقد تمخض ذلك عن مبادىء عامة حددت طبيعة الموقف الاسرائيلي بين المناطق عرفت تلك المبادىء باسم «وثيقة غاليلي» وكان من اهم هذه المبادىء تأهيل اللاجئين في قطاع غزة وتطويرهم، أي احداث تغيير في ظروف السكن واصلاح المخيمات وذلك من خلال خطة مدتها أربع سنوات، كما توضع خطة مثيلة لتطوير الضفة الغربية، وتقديم تسهيلات وحوافز لتشجيع المبادرين الاسرائيليين على اقامة مشاريع صناعية استثمارية في المناطق المحتلة.

كما نصت الوثيقة على مساعدة السكان الفلسطينيين في ادارة شئونهم الذاتية في مجالات التعليم والدين والخدمات. وأيضاً نصت على اقامة مستوطنات يهودية جديدة الى جانب تعزيز شبكة المستوطنات القائمة ومضاعفة عدد المستوطنين اليهود وتوسيع النشاط الهادف الى تجميع الاراضي العربية لمقتضيات الاستيطان القائم والمخطط (شراء بجميع الوسائل، استيلاء على أراضي الدولة، مصادرة أراضي الغائبين...الخ).

د ـ مشروع بيريز ١٩٧٥م:

يمكن القول ان أول من طرح فكرة «الادارة الذاتية» وعمل على تطبيقها واقعياً هو شيمعون بيريز وكان يهدف من ورائها الى تقويض مشروع منظمة التحرير الفلسطينية حول اقامة دولة فلسطينية مستقلة على الاراضي المحتلة، ولقد فشل هذا المشروع بسبب الرفض الكامل من جانب السكان الفلسطينيين له وعدم التجاوب معه.

هـ ـ مشروع كاتس ١٩٨٦م:

في نهاية أغسطس ١٩٨٦م قام ابراهام كاتس وزير الزراعة الاسرائيلي في ذلك الوقت بطرح مشروع خاص عرف باسم «قطاع غزة أولاً» وأهم ماجاء بهذا المشروع هو ان تلتزم كل من الولايات المتحدة ومصر واسرائيل بأنه في نهاية المرحلة التي تمتد ٢٥ عاماً، ينقل

الشئون الادارية لايدي السكان المحليين وسيكون قرار السكان هو الذي سيحدد لهم ماهية السيادة على المنطقة، وتكون كافة الخيارات مفتوحة أمامهم بما في ذلك الانضمام الى اسرائيل، كما جاء في المشروع أيضاً انه يجب منع اقامة دولة فلسطينية مستقلة في قطاع غزة في أية تسوية يتم التوصل اليها، وتقوم ترتيبات الأمن في المنطقة على أساس مستوطنات حدودية، ويتم تعزيز المنطقة الأمنية بمستوطنات وشبكة دفاعية واسعة، وهذه الأفكار هي نفس الأفكار التي طرحها بيريز عندما أصبح رئيساً للوزراء في حكومة الوحدة الوطنية خلال الفترة ٨٤/ ١٩٨٨م.

٢ ـ مقترحات ومشاريع معسكر اليمين:

أ ـ مشروع بيجين ١٩٧٧م:

اقترح مناحيم بيجين بعد أشهر قليلة من وصوله للحكم على طرح مشروع «الحكم الذاتي» أمام الكنيست في ٢٨/١٢/١٩٧٧م بهدف حل مشكلة «الخطر الديمجرافي» حيث اقترح تشكيل حكم اداري ذاتي للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على أساس الغاء الحكم العسكري فيهما وتكوين مجلس اداري يتولى تصريف أعمال الدوائر المتعلقة بالتعليم والشئون الدينية والمالية والمواصلات والبناء والاسكان والصناعة والسياحة والزراعة والصحة.

ب ـ الحكم الذاتي في اتفاقية كامب ديفيد:

استند مشروع الحكم الذاتي في الضفة الغربية والقطاع في اتفاقيات كامب ديفيد الى مشروع مناحيم بيجين ذاته حيث أكدت هذه الاتفاقات على مسألة الحكم الذاتي للسكان تحديداً واقتباس فكرة «المجلس الاداري المنتخب» تحت اسم «سلطة الحكم الذاتي»، كما تنص الاتفاقية على ان تتفق مصر واسرائيل والأردن بالتفاوض على وسائل اقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة والقطاع واجراء مفاوضات لتحديد الوضع النهائي لهما والتوصل الى معاهدة سلام بين اسرائيل والاردن والممثلين المنتخبين لسكان الضفة والقطاع.

ج ـ مشروع شارون ١٩٨٢م:

في ضوء الموقف الاسرائيلي الرافض أساساً ومبدئياً الانسحاب من الضفة والقطاع واقامة كيان فلسطيني فيهما، أقامت السلطات الاسرائيلية العقبات أمام المفاوضات التي جرت بينها وبين مصر حول الحكم الذاتي كما سعت بمختلف الوسائل الى تعزيز احتلالها ووجودها عندما أقدمت على فرض مايسمى بمشروع الادارة المدنية الذي نسب الى الجنرال شارون (وزير الدفاع حينئذ) ويقضي هذا المشروع بفصل ادارة الشئون الادارية المدنية للسكان من ادارة الحكم العسكري، ولقد استهدف شارون من وراء هذا المشروع الظهور بمظهر الليبرالية والمدنية واستمالة السكان الفلسطينيين لتأييد فكرة «الادارة المدنية».

وفي الواقع فان تبني وتنفيذ هذا المشروع انما خلق لتكريس جميع المشاريع والمخططات الرامية الى ابقاء الاحتلال وانجاز عمليات الضم الزاحف للمناطق المحتلة، وقد انطوى هذا المشروع على ثلاث خطوات متتالية ومتكاملة أولهما التمهيد للحوار بين بعض الرموز الفلسطينية المعتدلة وبين سلطات الاحتلال، وثانيهما التحضير لمحادثات الحكم الذاتي، وثالثهما يتم ايجاد «الوطن البديل» للفلسطينيين في لبنان والاردن.

وقد تمثل الموقف الفلسطيني من هذا المشروع التصفوي بالرفض الحاسم ومقاومته حيث أدركوا ان خطة شارون انما تهدف الى فرض قيادات بديلة لمنظمة التحرير تقبل بالاحتلال كأمر واقع.

ثانياً: المشروعات والمقترحات مابعد مرحلة الانتفاضة:

لقد تسابق العديد من الاحزاب أو الزعماء في اسرائيل الى طرح أفكار ومقترحات لمشكلة الاراضي المحتلة بعد اندلاع نار الانتفاضة في شهر ديسمبر ١٩٨٧م وكان الهدف من هذه المقترحات معالجة أو محاصرة الانتفاضة المتأججة، ونورد فيما يلي أهم هذه المقترحات:

١ ـ *مقترحات معسكر التجمع واليسار:*

أ ـ مقترحات يعقوبي عام ١٩٨٨م:

طرح يعقوبي (وزير المواصلات في ذلك الوقت) في مشروعه عدة نقاط أهمها استمرار بقاء المستوطنات وعدم انسحاب اسرائيل الى حدود عام ١٩٦٧م، وعدم دخول موضوع القدس في مفاوضات مع الفلسطينيين.

ب ـ مشروع بنيامين بن اليعازر ١٩٨٩م:

وهو عضو الكنيست وأحد القادة البارزين في حزب التجمع وقد تضمن مشروعه رفضه لفكرة اقامة دولة فلسطينية وضرورة احتفاظ اسرائيل بغور الأردن ومنطقة القدس وضواحيها.

ج ـ مقترحات شاحل ١٩٨٩م:

وهو وزير الطاقة في ذلك الوقت ومن أبرز قادة حزب التجمع، الذي أعلن ان «الجمود السياسي من جانب اسرائيل سيعرضها لعزلة دولية تامة، وللحيلولة دون ذلك يجب تطبيق حكم ذاتي من جانب واحد تمنحه اسرائيل للسكان في الضفة الغربية وقطاع غزة».

وقد تضمن مشروعه رفض اقامة دولة فلسطينية بين اسرائيل والاردن، والتوصل الى اتفاق حول الطابع النهائي للتسوية الدائمة.

د ـ خطة بيريز ١٩٨٩م:

وترتكز خطة بيريز (زعيم حزب العمل) على اقامة كيان فلسطيني وليس دولة فلسطينية يدار من قبل مؤسسات فلسطينية ويتم انتخاب زعماء ذلك الكيان تحت اشراف دولي.

هـ ـ تقرير معهد يافا بجامعة تل أبيب ١٩٨٩م:

تعدت تأثيرات الانتفاضة، المستويين العسكري والسياسي لتصل الى جميع المؤسسات الاسرائيلية ولتترك بصماتها على معظم ومختلف مجالات ومرافق الحياة الاجتماعية الاسرائيلية، لذا فقد صدر عن معهد يافا للأبحاث الاستراتيجية والتابع لجامعة تل أبيب وثيقة تضمن رؤية لمعالجة قضية المناطق المحتلة وقد ارتكزت الوثيقة على سبعة بدائل، أولها: استمرار الوضع الراهن بما يتيح للجيش الاسرائيلي انتشاره وتمتع اسرائيل بالعمق الاستراتيجي الذي تمنحه اياها الضفة الغربية، وثانيها: الحكم الذاتي الذي ينطبق على السكان وليس على الأراضي بحيث تقوم ادارة الحكم الذاتي بادارة شئون

السكان الفلسطينية، وثالثها: الضم، فاقدام اسرائيل على تنفيذ سياسة الضم سيلقي عليها عبئاً ديمجرافياً واقتصادياً لايحتمل، ورابعها: قيام دولة فلسطينية ويتوجب ذلك اخلاء المستوطنات اليهودية بالقوة، الأمر الذي سيزيد من الانقسام داخل المجتمع الاسرائيلي، وخامسها: الانسحاب من قطاع غزة وهذا البديل أيضاً قد يضعف قدرة الجيش الاسرائيلي على الردع، والبديل السادس: قيام اتحاد فيدرالي أردني فلسطيني في معظم مناطق الضفة والقطاع، أما البديل السابع: فهو يعتبر أهم هذه البدائل فهو يرتكز على عدة مبادىء، أولها: ان استمرار وجود اسرائيل في جميع المناطق وسيطرتها لفترة طويلة على السكان العرب ستضطرها الى دفع ثمن باهظ لأن الاحتلال قد يتحول الى عقبة استراتيجية بالنسبة لاسرائيل، ثانيها: انه يمكن تحقيق أمن دولة اسرائيل بواسطة الانتشار العسكري المستمر ولكن بدون السيطرة المادية على جميع المناطق وسكانها، وثالثها: انه اذا اقيمت دولة فلسطينية في معظم مناطق الضفة والقطاع في نهاية العملية السلمية

فان هذه الدولة قد لاتهدد اسرائيل بفضل الترتيبات الامنية التي سيتم تطبيقها، ورابعها: انه لامجال لحل النزاع بدون اجراء مفاوضات مباشرة مع ممثلين معتمدين للفلسطينيين.

وفي مقابل هذه البدائل فعلى الفلسطينيين القبول بحق اسرائيل في الوجود، والقبول بوجود فترة انتقالية تتراوح مابين ١٠ ـ ١٥ عاما لن تتم خلالها اقامة دولة فلسطينية، وموافقة الفلسطينيين على تقديم تنازلات اقليمية في الضفة والقطاع.

والواضح من الوثيقة السابقة هو التجاهل التام لواقع وجود الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره، الأمر الذي انعكس في استمرار اشتعال وتصاعد الانتفاضة الفلسطينية.

٢ ـ مقترحات معسكر اليمين:

أ ـ مشروع شبيرا عام ١٩٨٨م:

وهو عضو الكنيست ويتضمن مشروعه اقامة كانتونات في الضفة والقطاع تحت السيادة الاسرائيلية بحيث يتم تقسيمها الى مناطق نفوذ جزء منها عربي وآخر يهودي.

ب ـ مقترحات أرنس ١٩٨٩م:

وهو وزير الخارجية في ذلك الوقت، وقد تضمن مشروعه عدة نقاط أهمها تطبيق الجزء الاول من اتفاقية كامب ديفيد اي منح الفلسطينيين في المناطق المحتلة حكماً ذاتياً، واجراء انتخابات في المناطق المحتلة لانتخاب ممثلين فلسطينيين يتحملون الادارة الذاتية بما فيها الشئون المدنية.

ج ـ مشروع شارون ـ مارس ١٩٨٩م:

وهو وزير الدفاع الاسرائيلي في ذلك الوقت وقد ورد في مشروعه الدعوة الى ابعاد رؤساء الانتفاضة المعروفين، وتعزيز وتوسيع الانتشار الاستيطاني في منطقة القدس الشرقية وغزة، ومنع ادخال الأموال لسكان المناطق المحتلة وعرب اسرائيل من خلال البنوك الاسرائيلية، واصدار بيان اسرائيلي بحل جميع المنظمات الفلسطينية، كما أعلن شارون ان «الطريق الأنجح لمنع اقامة دولة فلسطينية في مناطق الضفة والقطاع هو منع وجود أي اتصال وامتداد فلسطيني جغرافي في المنطقة».

مشروع اسحق رابين:

وكان وزيـرا للدفاع وأنيط بـه قمع وتصفية الانتفـاضة وقد ارتكـزت خطة رابين على أربعــة أسس هي: وقف الانتفاضــة، واجراء انتخـابات لاختيـار ممثلين عن سكان الضفـة والقطـاع، ومنح السكان حكماً اداريـاً، وتحديـد طابـع التسويـة بعـد حقبة زمنيـة حيث يستطيع السكـان حينئذ الاختيـار بين اتحاد كـونفدرالي أردني ــ فلسطيني، أو بين اتحاد كونفدرالي فلسطيني ــ اسرائيلي.

هذا وقد قوبلت خطة رابين بالرفض التام من جانب منظمة التحرير الفلسطينية حيث أشارت المنظمة الى ان الانتخابات التي دعـا رابين الى اجرائها في المناطق المحتلة يجب ان تتم تحت اشراف دولي وبعد انسحاب القوات الاسرائيلية، وان أفكار رابين لاتحمل في طياتها أي جديد، فهي تعيد طرح الأفكار نفسها التي سبق وان رفضها الفلسطينيون والعرب.

مقترحات شامير ٨٨/١٩٨٩م:

وفي ضوء تـواصل الانتفاضـة الفلسطينية وتأثيرهـا على المجتمع الاسرائيلي، فقد بـادر رئيس الـوزراء الاسرائيلي اسحق شامير الى طـرح مقترحات بهدف محاصرة الانتفـاضة وتحسين صـورة اسرائيل دولياً، وقد تضمنت خطة شـامير للتسوية عدة نقاط أهمها: استضافـة القوتان العظميان مـؤتمر للسـلام في الشرق الاوسط، وقيام اسرائيـل بالتفـاوض مبـاشرة مع فلسطينيين منتخبين، وقبول اسرائيل قيام اتحاد كونفدرالي بين الأردن والفلسطينيين، والسماح للأردنيين والفلسطينيين بالوصول الى الموانيء الاسرائيلية، على أن يكون اقتصاد الكيـانات الثلاثة مرتبطا بشكل من أشكال السوق المشتركة مع تشكيل جهاز حاكم لادارة شئون المياه وملكية الأرض بين الكيانات الثلاثة.

هذا وقـد أكد شامير على عـدم حصول الفلسطينيين على دولة فلسطينيـة ابدا سـواء عن طريق المفاوضات أو عن طريق القوة وعدم قبول فكرة قيام دولة فلسطينية.

وكما قوبلت خطـة رابين بالرفض من جـانب الفلسطينيين، فقد قوبلت مقترحـات شـامير أيضاً بالرفض حيث أجمع القادة الفلسطينيين في الداخل والخارج على ان هذه المقترحات لاتعدوا أن تكون مجرد مؤامرة من شامير لانهاء الانتفاضة ومحاولة لـلالتفاف على المكاسب السياسية التي حققتها الدبلوماسية الفلسطينية بفضل استمرار الانتفاضة وتصاعدها.

الموقف الأمريكي من خطة شامير:

وقد رحب الرئيس الامريكي في ذلك الوقت باقتراح شامير الداعي الى اجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة مؤكداً في الوقت ذاته معارضته لاقامة دولة فلسطينية مستقلة وقد جاء ذلك متمشياً مع مقترحات شامير.

الخطة المصرية ذات النقاط العشر وردود الأفعال عليها:

وفي ظل استمرار وتصـاعد الانتفاضـة الفلسطينية جاءت المبـادرة المصريـة التي أطلق عليهـا «خطة النقـاط العشر المصرية لـلانتخابـات في المناطق المحتلـة» وقد تضمنت هـذه

المبادرة تأييد مصر لاجراء انتخابات حرة لانتخاب ممثلين فلسطينيين مع ضمان التعبير الكامل للمرشحين، واشراك عرب القدس الشرقية في الانتخابات التي يجب ان تتم تحت اشراف دولي، ووقف اقامة مستوطنات جديدة، وحل القضية الفلسطينية على مرحلتين هما: التسوية المرحلية التي يترتب عليها تمتع الفلسطينيين بحكم ذاتي كامل. والمرحلة الثانية تشمل الحل الدائم، والاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

وازاء هذه المقترحات المصرية فقد أعلن زعماء اسرائيل ان هناك بعض النقاط التي لايمكن الموافقة عليها مثل مبدأ الأرض مقابل السلام، ومشاركة سكان القدس العرب في الانتخابات، والاشراف الدولي، وفي رأينا أن هذه النقاط التي رفضتها اسرائيل هي لب المشكلة الفلسطينية التي يجب ايجاد حل لها.

أما فيما يتعلق بالموقف الفلسطيني من المبادرة المصرية، فقد أعلن العديد من القادة الفلسطينيين موافقتهم عليها كخطوة أولى للتسوية الشاملة.

اتفاقية الحكم الذاتي في مايو ١٩٩٤م:

وقع الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي في شهر مايو ١٩٩٤م على الاتفاق التنفيذي لوثيقة اعلان المبادىء والذي يتعلق بانشاء الحكم الذاتي الفلسطيني في قطاع غزة ومنطقة أريحا، وقد تضمن هذا الاتفاق خمسة ملاحق هي:

ملحق رقم (١) التعاون السياسي:

أولاً: تعترف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة اسرائيل وبحق الشعب اليهودي في فلسطين وتعترف الحكومة الاسرائيلية بالمنظمة كحكومة ذاتية انتقالية بعد القيام بانتخابات شكلية.

ثانياً: تتعهد المنظمة بوقف كافة الحملات الاعلامية المعادية لاسرائيل وتتعهد بالعمل على تصفية أية حملات سياسية أو عسكرية فلسطينية معارضة تهدف الى تدمير اسرائيل وقتل مواطنيها.

ثالثاً: تتعهد المنظمة بالحفاظ على حياة المواطنين الاسرائيليين الذين يعملون ويمارسون أعمالهم في اريحا وغزة وباقي مدن يهودا والسامرة، ولاتمانع المنظمة عمليات بناء مستوطنات يهودية تحت اشراف وموافقة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية.

رابعاً: تتعهد اسرائيل بدعم الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية سياسياً ومادياً خلال سنوات الحكم الذاتي.

خامساً: لايحق للحكومة الذاتية الفلسطينية ممارسة أية أعمال تتعلق بالسياسة الخارجية أو انشاء سفارات فلسطينية مستقلة خلال سنوات الحكم الذاتي، والغاء السفارات الفلسطينية الحالية، ويمكن الاتفاق على توظيف فلسطينيين في سفارات اسرائيل يتولون ادارة شئون الفلسطينيين ضمن مناطق الحكم الذاتي للمقيمين في دولة اسرائيل.

سادساً: لايحق انشاء حكومة سياسية مستقلة، بل ادارية، ولايحق اصدار نقد فلسطيني أو جوازات سفر فلسطينية مستقلة.

سابعاً: يتمتع الفلسطينيون، سكان غزة وأريحا بجوازات سفر اسرائيلية، مع

الاشارة في جواز السفر الى ان الجنسية فلسطينية.
ثامناً: يحمل أعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية جوازات سفر خاصة اسرائيلية مع الاشارة الى جنسيتهم الفلسطينية.
تاسعاً: لايحق لمنظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية خلال فترة خمس سنوات للحكم الذاتي المطالبة بعودة اللاجئين أو النازحين الذين لجأوا الى الأردن أو سوريا أو لبنان أو مصر، ولايحق كذلك المطالبة بعودة أي فلسطيني مارس سابقاً أعمالاً عسكرية أو سياسية عدائية لدولة اسرائيل الا بعد الحصول على حسن سلوك من قوى الأمن الاسرائيلية..
عاشراً: يحق للحكومة الاسرائيلية وقف العمل بأية اتفاقيات اسرائيلية فلسطينية في أي وقت تراه ضرورياً، خاصة اذا رأت ان المصلحة السياسية والأمنية بدولة اسرائيل تتعارض مع هذه الاتفاقيات أو أن هذه الاتفاقيات سببت اضطراباً داخل اسرائيل يصعب السيطرة عليه.

ملحق رقم (٢) التعاون الأمني:

أولاً: لايحق لمنظمة التحرير الفلسطينية أو الحكومة الذاتية الانتقالية انشاء جيش عسكري فلسطيني، ويتولى حماية الحدود الجيش الاسرائيلي.
ثانياً: يتولى الجيش الاسرائيلي حماية مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في دولة اسرائيل.
ثالثاً: لايحق للفلسطينيين ضمن الحكم الذاتي حمل أو اقتناء اسلحة نارية بكافة أنواعها أو أية مواد متفجرة أو خطرة، بما في ذلك المواد الكيماوية السامة المشعة دون أخذ الموافقة المسبقة لدوائر الأمن الاسرائيلية.
رابعاً: يتولى مهمة حفظ الأمن الداخلي في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، الشرطة الفلسطينية، وتتلقى مخططاتها وأسلحتها من وزارة الداخلية الاسرائيلية بواسطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية. وتعمل الشرطة الفلسطينية ضمن اللوائح والأنظمة الداخلية الاسرائيلية.
خامساً: لاتتمتع المنظمة أو الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بحق السماح بانشاء منظمات أو أحزاب أو أية حركات فلسطينية تهدف الى تدمير اسرائيل أو قتل مواطنين اسرائيليين، وتتعهد بالعمل على سحق ووقف أية محاولات علنية أو سرية لانشاء منظمات ارهابية فلسطينية.
سادساً: لايحق لمواطني المناطق الفلسطينية التي تتمتع بالحكم الذاتي دخول المناطق والأراضي الاسرائيلية الا بعد الحصول على تصريح خاص من وزارة الداخلية الاسرائيلية أو المكاتب الأمنية.
سابعاً: تعمل حكومة اسرائيل على حماية أعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية والفلسطينيون ضمن مناطق الحكم الذاتي ضد أية اعتداءات خارجية أو داخلية من الجماعات اليهودية المعارضة.
ثامناً: تتعهد المنظمة أو الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بتسليم قوائم بأسماء الجماعات الفلسطينية الدينية وغيرها المعارضة لاتفاقية السلام بين اسرائيل والمنظمة

بعد ثلاثة أشهر من بدء تنفيذ اتفاقية السلام ومراقبة نشاطها..

تاسعاً: تتعهد المنظمة أو الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بحل المجموعات التنظيمية الارهابية في مناطق الحكم الذاتي مع تسليم أسلحتها واعطاء معلومات عن أماكن تخزينها.

عاشراً: تتعهد الحكومة الاسرائيلية بالحفاظ على أمن وحياة قيادة المنظمة الراغبين في الاقامة باسرائيل أو مناطق الحكم الذاتي.

ملحق رقم (٣) التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي:

أولاً: تتعهد الحكومة الاسرائيلية بدعم اقتصادي لمناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.

ثانياً: تسمح الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية للتجار ورجال الأعمال الاسرائيليين باقامة مشاريع تجارية وصناعية وانشائية في مناطق الحكم الذاتي.

ثالثاً: تخصص الحكومة الاسرائيلية ميزانية خاصة لأعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية باقامة مشاريع تجارية وصناعية وانشائية في مناطق الحكم الذاتي.

رابعاً: تخصص الحكومة الاسرائيلية ميزانية خاصة لأعضاء الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية وعائلاتهم مع السماح لأبنائهم بالتعليم على نفقة الحكومة الاسرائيلية.

خامساً: يحق للفلسطينيين اقامة بنوك فلسطينية أو مشتركة في مناطق الحكم الذاتي .

سادساً: يحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية فرض الضرائب وتحصيلها في مناطق الحكم الذاتي.

سابعاً: لاتمانع الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بشراء أو بيع الأراضي ضمن مناطق الحكم الذاتي لأي اسرائيلي يرغب بالشراء أو البيع مع تسجيل اجراءات ادارية متعلقة بذلك.

ثامناً: تتولى الحكومة الاسرائيلية القيام بحملات لجمع المساعدات المالية والاقتصادية لمناطق الحكم الذاتي الفلسطينية، ولايحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية تلقي المساعدات المالية الرسمية أو غير الرسمية دون علم الحكومة الاسرائيلية ويجب ايداعها في الميزانية العامة الاسرائيلية.

تاسعاً: ميزانية الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية تعتبر جزءاً من ميزانية حكومة اسرائيل المتعلقة بتطوير مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية.

عاشراً: لايحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية توقيع عقود أو اتفاقيات لمشاريع اقتصادية أو مالية أو تجارية مشتركة دون دراستها مسبقاً من قبل الحكومة الاسرائيلية.

احد عشر: النقد الرسمي في اسرائيل ومناطق الحكم الذاتي الفلسطينية هو الشيكل الاسرائيلي.

ثاني عشر: الاستيراد أو التصدير لأية مواد أو بضائع مدنية لاستعمال مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية يتم من خلال وزارة التجارة الاسرائيلية، ولايحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية ممارسة ذلك منفردة.

ثالث عشر: لايحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية التعامل بالعملات الاجنبية أو تلقي القروض الخارجية الا استناداً للقوانين الاقتصادية والتجارية والمالية في اسرائيل.

رابع عشر: لاتستطيع الحكومة الذاتية الانتقالية المنتخبة ممارسة أية أعمال مالية أو اقتصادية أو تجارية مع الفلسطينيين المقيمين خارج مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني والذين يقطنون في الدول المجاورة أو تقديم مساعدات مالية لهم وسيتم الاتفاق المباشر بين اسرائيل والدول العربية التي يقيم الفلسطينيون بها.

خامس عشر: ستعمل الحكومة الاسرائيلية على فتح مجال العمل والتجارة بين الفلسطينيين والدول العربية النفطية وتسهيل انتقال الكفاءات الفلسطينية للعمل في الخارج مع السماح لها بالعودة في أي وقت تشاء.

سادس عشر: تتعهد الحكومة الذاتية الانتقالية بالعمل على مساعدة اسرائيل في الحصول على مشاريع تجارية واقتصادية في الدول العربية بعد توقيع معاهدات السلام مع الدول العربية الأخرى.

سابع عشر: يحق للفلسطينيين ضمن مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني الأولوية بترويج البضائع والصناعات الاسرائيلية والدراسات بالجامعات الاسرائيلية والمشاركة في المشاريع الاسرائيلية الخارجية.

ملحق رقم (٤) التعاون الاعلامي:

أولاً: تتفق منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية على وقف الحملات العدائية الاسرائيلية الفلسطينية.

ثانياً: يتفق الفلسطينيون والاسرائيليون على توجيه اعلامهم المشترك لمحاربة الأصوليين والارهابيين في اسرائيل والدول العربية الاخرى، وكذلك محاربة المعادين لعملية السلام الاسرائيلية ـ الفلسطينية ـ العربية.

ثالثاً: يتفق الطرفان على وقف حملات العداء لليهود وحقهم التاريخي بفلسطين وكذلك حملات العداء للصهيونية العالمية.

رابعاً: يحق للفلسطينيين اقامة محطات اذاعة وتلفزيون واصدار صحف بموافقة الحكومة الذاتية الانتقالية مع مراعاة أنظمة الاعلام الاسرائيلية.

ملحق رقم (٥) أمور خاصة:

أ لايحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية التدخل بالشئون الداخلية أو السياسية الخارجية لدولة اسرائيل.

ب لايحق للحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية انشاء وزارات وهيئات رسمية أو حرس تشريفي وغير ذلك من مقومات الدولة المستقلة، بما في ذلك دعوة الرؤساء والملوك مع رفع العلم الاسرائيلي مع الفلسطيني على مكاتب المؤسسات الرسمية الفلسطينية.

ج يحق للحكومة الاسرائيلية مراقبة وتدقيق عمل الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية وتعيين مراقبين اسرائيليين في حالة اكتشاف أعمال أو ممارسات غير قانونية

ومخالفة للاتفاقيات المعقودة بين حكومة اسرائيل والفلسطينيين.

* يحق للحكومة الاسرائيلية وأجهزتها الأمنية الانتشار وملاحقة عناصر اسرائيلية أو فلسطينية مطلوبة للحكومة الاسرائيلية في مناطق الحكم الذاتي في أي وقت تراه هذه الاجهزة مناسباً بعملها، مع الاحتفاظ بحقها في عدم احاطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية وكذلك أجهزتها الأمنية بذلك خوفاً من تسرب المعلومات وهروب المطلوبين مع احاطة الحكومة الذاتية الانتقالية بالعلم بعد انتهاء المهمة

* يحق للحكومة الاسرائيلية عدم السماح للفلسطينيين مواليد اريحا أو غزة أو مناطق يهودا والسامرة المقيمين خارج اسرائيل بالعودة الى منازلهم لدوافع أمنية أو صحية.

*لايحق للفلسطينيين القاطنين في المخيمات في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية المطالبة بالعودة الى مناطق سكنهم الأصلية. وسيجري الاتفاق بين الحكومة الاسرائيلية والحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية بشأن التعويض المناسب لهم مستقبلاً.

* يمنع منعاً باتاً التدخل الفلسطيني في عمليات هجرة اليهود الى اسرائيل أو معاداتها، ويجري الاتفاق على بناء مستوطنات لهم في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية مع الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية.

* يحق للحكومة الاسرائيلية بعد انتهاء فترة الحكم الذاتي اجراء استفتاء شعبي في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية على مبدأ الاستقلال التام أو الاتحاد مع اسرائيل أو الاتحاد الكونفدرالي مع المملكة الأردنية الهاشمية. القرار الذي سيختاره القاطنون في الحكم الذاتي الفلسطينية باستفتائهم سيكون نهائياً وبدون رجعة.

* يحق للحكومة الاسرائيلية منح الراغبين من سكان الحكم الذاتي الفلسطيني الجنسية الاسرائيلية من دون الاشارة الى الجنسية الأصلية.

* يحق للجيش الاسرائيلي القيام بمهمات حماية وأمن وانتشار في مناطق عربية مجاورة دون احاطة الحكومة الذاتية الانتقالية الفلسطينية علماً بذلك، ولايحق للفلسطينيين التدخل بعمل الجيش الاسرائيلي أو الحكومة الاسرائيلية في المناطق العربية المجاورة.

* في حالة قيام عداء عسكري أو سياسي أو اعلامي مع أية دولة عربية مجاورة لاسرائيل، يوجد أو لايوجد بينها وبين اسرائيل اتفاقية سلام، لايحق للفلسطينيين في مناطق الحكم الذاتي التدخل أو معاداة اسرائيل بسبب ذلك، وتحل الأمور والمشاكل الاسرائيلية مع جيرانها دون أي تدخل من قبل الفلسطينيين.

وقد تباينت ردود الفعل حول هذه الاتفاقية بين مؤيد ومعارض لها، الا أن الأغلبية منهم وصفوا هذه الاتفاقية بانها تمثل «سلام الضعيف» الذي يقوم على مبدأ عدم التكافؤ أو المساواة بين طرفي الاتفاق خاصة وان القوانين الاسرائيلية تتسم بالتمييز العنصري ضد غير اليهود في ثلاثة مجالات أساسية هي حقوق الاقامة، وحق العمل، وحق المساواة أمام القانون.

عدم التزام اسرائيل بالمواثيق الدولية:

وإذا كانت اسرائيل قد خالفت اتفاق اعلان المبادىء الموقع في سبتمبر ١٩٩٣م (اتفاق

أوسلو) اذ لايوجد بند أو مادة في هذا الاتفاق قد تم تنفيذه في موعده بل ان معظم البنود لم تنفذ وذلك على الرغم من اسرائيل قد حققت نتائج ايجابية من وراء هذا الاتفاق حيث كان له - وفقاً لما ذكره الدكتور/ مارك هيلر الباحث بمركز جافي للدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة تل أبيب - انعكاسات على صعيد تطبيع العلاقات مع العالم العربي، حيث توصلت اسرائيل في أعقاب هذا الاتفاق الى اتفاق مع الأردن، كما أعقبه تطبيع العلاقات مع دول أخرى مثل المغرب وتونس وبعض دول الخليج، كذلك فان اسرائيل أيضاً خالفت الاتفاق الأخير الموقع في واشنطن في مايو ١٩٩٤م، فمن المعروف ان هذا الاتفاق يتضمن ثلاث مراحل، الأولى تشمل اقامة الحكم الذاتي في قطاع غزة وأريحا، والثانية مرحلة انتقالية تبدأ بالانسحاب الاسرائيلي من الضفة الغربية وانتخاب المجلس الوطني الفلسطيني لادارة الضفة والقطاع، والمرحلة الثالثة وتتضمن المفاوضات الخاصة بحل المشاكل المتبقية بما فيها مدينة القدس والمستوطنات واللاجئين، وهي المرحلة الأصعب، فاذا نظرنا الى مدى التزام اسرائيل بتنفيذ هذه المراحل نجد انها لم تنسحب في المرحلة الأولى من جميع أجزاء القطاع ولم تلتزم بمفات القاهرة حول هذه المرحلة والتي من شانها تسليم الطرف الفلسطيني للمعابر الخاصة بالضفة وأريحا، كذلك لم تحترم حرية التنقل في هذه المناطق والسماح بعودة اللاجئين والنازحين الى أسرهم، أما بالنسبة للمرحلة الثانية فمازالت تعمل على تعطيل هذه المرحلة فلم تنسحب حتى الان من المناطق التي تم الاتفاق عليها وذلك بحجة عدم استطاعة السلطة الفلسطينية على حماية المستوطنات.

محاولة اسرائيل تصفية المقاومة الفلسطينية وتسميتها بـ «الارهاب»

أثار الأسبوع الصعب الذي اجتاح اسرائيل عقب العملية الانتحارية بتل أبيب التي تمت في شهر أكتوبر ١٩٩٤م من جديد الجدل حول طريقة القضاء على ما أسمته اسرائيل بـ «الارهاب»، فعلى المستوى التكتيكي يرون انه من الواضح محاربة الجناح العسكري لـ «حماس» و«الجهاد الاسلامي» دون توقف، ويقولون وفقاً لما جاء بجريدة «هاآرتس» الصادرة في ٢٨ اكتوبر ١٩٩٤م: «محظور علينا ان ننظر الى الارهاب الذي يستخدمونه على انه كارثة لايمكن منعها، تجربة أمم كثيرة في المكافحة التكتيكية للارهاب تدل على انه توجد طرق لمواجهته وانه من الممكن الحد من ابعاد الارهاب ومن الأضرار التي يسببها.

وتختلف الأمور عند الحديث على المستوى الاستراتيجي، يبدو اننا نشهد ذروة أو على مقربة من ذروة موجة اقليمية لعنف اصولي اسلامي، لن يختفي بسرعة وارهاب حماس هو جزء من تلك الموجة، وعلى ذلك فانه يمكن ربطه بشكل سطحي باخلاء أو عدم اخلاء المناطق.

وعلى مايبدو ينتظر ان تشهد منطقتنا ظاهرة مماثلة العقد القادم، ازعاج دائم ومؤلم احياناً من جانب جماعة ارهاب اسلامية، وسواء تحقق سلام شامل أو لم يتحقق فان اسرائيل ترمز وستظل ترمز الى الاهانة التاريخية الكبيرة جداً التي مني بها العالم الاسلامي منذ الحملات الصليبية. ان وجود مجتمع غير اسلامي داخل مصر ولبنان وايران والسودان والاردن يعرضها في هذه الفترة لعنف أصولي، وعلى ذلك فان السؤال الذي يفرض

نفسه لايـدور حول كيفية مكـافحة الارهاب، بـل حول كيفية العيش معهم طـوال سنوات. ومن اجل ذلك يجب ان نفهم أولاً ما الذي يريد الارهاب تحقيقه؟».

أمـا بالنسبـة لمنظمـة «حماس» و«الجهـاد الاسلامي» واللتين سـاعـدت اسرائيل على وجودهما فـان جريـدة «هاتسوفيـه» في عددهـا الصادر بتـاريخ ١٥/١١/١٩٩٤م ذكرت مـانصـه: تفيـد التقـاريـر ان مـابين ٣٠٪ـــ ٤٠٪ من سكان قطـاع غـزة يؤيـدون «حماس» و«الجهاد الاسلامي»، كما ان نسبة غير محددة من رجال منظمة التحرير الفلسطينية تؤيد المنظمات المتطرفة وغير مستعدين بأي حال من الاحوال بشن حـرب ضدها، ويدرك عرفات ذلك ويجد صعوبـة في اتخاذ قرار حازم في كل مايتعلق ب«حماس» و«الجهـاد الاسلامي»، ففي الاسبوع الاخير وقبل عملية القتل بجـوار مستوطنة «نتساريم» قـام بمبادرة لتقريب رجال «حماس» و«الجهاد الاسـلامي»، وفي يوم الجمعة وقبل العملية الارهابيـة بساعات قليلة أعلن ياسر عرفات عـن تعيين اثنين من رجال «حماس» قضاة في المحكمة الاسرائيلية، ليس هـذا فقط بل وعـد في نفس المناسبـة بـالاعلان عن تعيينـات أخـرى في الايام القليلـة القادمة».

وهكـذا نرى ان الاتفـاق بين اسرائيل ومنظمة التحـرير الفلسطينيـة كان على أسـاس مدروس وهو يرتكز على تصفية المعارضـة بأيد فلسطينية «مقاول من الباطن» فاذا لم تتم هـذه الصفقــة اعتبرت اسرائيل الاتفـاقيــة خـاسرة، كـذلك فـان اسرائيـل تبحث عن حل استراتيجي لتصفية الارهاب ولن يصفي هذا الارهاب الـذي نسميه نحن بـ «المقاومة». اي انها حلول بالهواء واستراتيجيات فارغة مالم تتوقف اسرائيل ذاتها عن الارهاب والظلم بل والابتزاز عن طريق الضغط بواسطة اللوبي اليهودي لوقف المساعدات عن الدول العربية.

هـذا من جهـة، ومن جهـة أخـرى نقـول ان الانتفـاضــة الفلسطينيـة هي التي دفعت باسرائيل نحو التحرك للسلام، ويؤكد ذلك ماجاء بجريدة «عل همشمار» في عددها الصادر ١٦/١١/١٩٩٤م مانصـه: «ان اندلاع الانتفـاضة الفلسطينيـة عام ١٩٨٧م كـان من أبرز الاسبـاب التي دفعت بـالشعب الاسرائيلي بالموافقـة على ابـرام اتفـاقية سـلام مع منظمـة التحريـر الفلسطينية»، كما ذكـرت ايضاً: «منذ التـوقيع على اتفاقيـة أوسلو بـدا انخفاض ملحوظ في اعمال العنف في المنـاطق وتشير الدلائل والتقـارير الـواردة من الضفة الغـربية وقطاع غزة ان الشعب وأعمال العنف والمظاهرات قد انخفضت بصورة ملحوظة».

انحسار شعبية منظمة التحرير الفلسطينية:

وطبقاً لما جاء بجريدة «عل همشمار» في عـددها الصادر بتاريخ ٢١/١٠/١٩٩٤م فان استطلاعـاً للرأي اجـراه مركـز الدراسـات والابحـاث الفلسطينيـة في شهر سبتمبر ١٩٩٤م أوضح ان: «ينقسم مواطنـوا لضفة ـ النصف بـالنصف ـ مابين مـؤيد للارتبـاط بالاردن ومؤيد لقيام الدولة الفلسطينية المنفصلـة عن الاردن، وكانت النسبة مرتفعة بشكل خاص لمؤيدي الارتباط بالاردن داخل نابلس والخليل، فقد أيد ٤٠٪ قيام دولة منفصلة عن الاردن وأيد ٣٠٪ الـوحدة الكاملـة، أي ان نسبة مؤيدي الارتبـاط بالاردن اكبر من نسبة مـؤيدي الانفصال، وهـذه الرسالـة تقول لعرفـات انه اذا شد الحبل مع حسين، عليـه ألا يفاجأ بأن تظل اقسام واسعة من الضفة مع حسين وانهم سوف يتخلون عنه».

ونحن من جانبنا نعتقـد ان شعبية منظمة التحرير الفلسطينيـة أخذت في الانحسار في

الاونة الاخيرة وهو ماأكدته استطلاعات الرأي.

والان بعد ان استعرضنا للمقترحات والمشاريع التي أوردها زعماء اسرائيل ـ السياسيين منهم والعسكريين ـ قبل وبعد الانتفاضة نستطيع القول انه يكاد يكون هناك تشابهاً كاملاً بينهما، فكلها تدور حول عدم الالتزام مسبقاً وعدم الربط بين التسوية المرحلية / الانتقالية المطروحة وبين شكل التسوية الدائمة، والرفض المطلق لحق تقرير المصير للفلسطينيين، وعدم ازالة المستوطنات الاسرائيلية في الضفة والقطاع، فمازالت سلطات الاحتلال مستمرة في مصادرة الاراضي الفلسطينية واقامة مستوطنات جديدة أو توسيع المستوطنات القائمة حتى انه زاد عدد المستوطنين الى أكثر من ١٤٠ ألف مستوطن بنسبة زيادة تتراوح مابين ٥ ـ ١٠٪، بل ان سياسة بناء المستوطنات تتم في تحدي سافر، فاسرائيل وهي تتفاوض في القاهرة في الاجتماع الذي ضم زعماء مصر والاردن والسلطة الفلسطينية واسرائيل في شهر فبراير ١٩٩٥م ـ وان كان هذا الاجتماع تم في ظل الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها مصر والأردن والسلطة الفلسطينية ـ فانها تفاوض وفي نفس الوقت تجيز بناء مستوطنة في مدينة القدس، كما انها توالي التصريح بأنه ستمضي في سياسات الفصل الكامل بين اسرائيل ومنطقة الحكم الذاتي. وان مدينة القدس الموحدة (الشرقية والغربية) عاصمة اسرائيل موضوع غير قابل للنقاش وهي نفس الآراء التي مازالت تتسم ببرود اسرائيل حتى وقتنا الحالي، ويخطىء من يقول ان الطموحات والاطماع الصهيونية تختلف عما تتحدث عنه اسرائيل من قيام «دولة اسرائيل الكبرى» ليس من النيل الى الفرات بل من الخليج الى الفرات كما ذكر رابين»، بل ان رابين نفسه أعلن في مؤتمر الدار البيضاء ان القدس هي عاصمة اسرائيل الى أبد الابدين، ومما يؤكد هذا القول ماجاء في جريدة «عل همشمار» في عددها الصادر بتاريخ ١٩٩٤/١١/٣٠م تحت عنوان «بقوة الحق» من ان: «للشعب اليهودي حقوق في اجزاء من وطنه التاريخي والتي تقع تحت سيطرة الاردن، ومن بين هذه الاجزاء بيت المقدس والقدس الشرقية وبيت لحم وقبر رحيل والجليل ومغارة المكبيلا (الحرم الابراهيمي) وبيت ايل ونابلس.

كما تضيف الجريدة: «ان فكرة ارض اسرائيل الكاملة أو اسرائيل الكبرى التي تمتد من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية من الاردن مازالت موجودة ولم تمت سواء في عهد حكومات الليكود أو الآن أيضاً في عهد حكومة حزب العمل، وفي أعقاب الاحتفال الرائع الذي اقيم في منطقة وادي عربة. ان نبوءة زائيف جابوتسنسكي مازالت قائمة حتى في الوقت الذي نؤيد فيه التوقيع على اتفاقية السلام التي وقعت بين اسرائيل وبين المملكة الاردنية الهاشمية».

ومن هنا نجد ان العقلية الاسرائيلية مازالت متشبثة بالقدس، ولا أدري كيف يمكن لأي مسلم أو عربي أن يغض بصره عنها وهي المحور الأساسي للقضية.

وبالتالي فقد تطور مفهوم اسرائيل من مجرد الاحتلال العادي الى الاستعمار الاقتصادي وهو زبدة أي استعمار نظراً لما يترتب عليه من الاستيلاء على خيرات الدول، حتى ان الاذاعة الاسرائيلية كشفت في منتصف شهر يناير ١٩٩٥م عن تقرير سري صادق عليه حزب العمل الحاكم عام ١٩٩٣م ينص على توسيع حدود بلدية منطقة القدس لتشمل مستوطنات يهودية من الضفة الغربية المحتلة، كما أشارت الاستطلاعات الى ان معظم الاسرائيليين معادون لأية تسوية جغرافية تتعلق بالقدس التي يعتبرونها «عاصمة اسرائيل الموحدة» والتي يريد الفلسطينيون ان يجعلوها عاصمتهم في الدولة التي يزمعون انشاءها.

ماللعرب من ذكر ووصف في التلمود:

ومايؤيد نظرة اليهود الدنيا للعرب وشد عداوتهم القديمة لهم، ماجاء في التلمود (كتابهم المقدس) من أقوال ووصف لهم. وفيما يلي بعض هذه الأقوال:

* في التقاليد اليهودية المتناقلة من القرون الأولى في المسيحية ان العرب هم كالرومان أعداء اليهود ويذكر التلمود خلافاً بين وفدين من «الاسماعيلية» واليهود في مجلس الأسكندر، فقال العرب ان أرض كنعان هي ميراثنا نحن. وقال «نفيل باربر» معلقاً على هذا وقد أوردها في كتابه، ان هذه الرواية تدل حتى في العصر التلمودي، أي قبل القرن الخامس والسادس ميلادياً، على ان اليهود يغصون بوجود العرب في فلسطين.

* تقول التقاليد اليهودية ان نبوخذ ناصر لما استاق اليهود الى بابل سبياً تعرض لهم الاسماعيليون (العرب) في الصحراء والبادية، فقدم الاسماعيليون لقوافل المسبيين الطعام لكنه مالح، فطلب الأسرى الماء فأعطوهم ظروفاً من جلود الماعز، منتفخة، وتبدو كأنها مملوءة ماء، فلما وضع الأسرى أفواههم عليها ليشربوا، والعطش يحرقهم، فاذا بريح ساخنة تخرج من الظروف، فدخل الهواء أمعاء الأسرى فقضوا مكانهم.

* لما كان تيطس يهدم الهيكل الثاني الذي بناه هيرودس، كان أحد قواده العسكريين الأربعة عربياً، وكان هذا القائد العربي مر العداوة لليهود، فراح يحض الجيش على الهدم حتى لايبقى من الهيكل حجر على حجر، ولما رآه اليهود يفعل هذا نقموا عليه فأجابهم بأنه انما يفعل ذلك من اجل خيرهم ومصلحتهم، اذا مادام الهيكل قائماً فالامبراطورية الرومانية «لاتبرح عدوا لكم، لكن اذا زال الهيكل زالت تلك العداء، فقال له اليهود: أنت عربي لانؤمن بنصيحتك»..

ومن هنا يتضح ان جذور العداء للعرب تكمن في أصل العقيدة اليهودية، خاصة وان التلمود ليس كتابا مقدسا، بل هو كتاب الأحبار الذين يعتمدون عليه أكثر من اعتمادهم على التوراة، ومن يطلع عليه يعلم أسس الماسونية.

هذا على الجانب السياسي ونظرة اليهود للعرب منذ القدم، أما بالنسبة للجانب الاقتصادي وهو الأهم فان التحدي الأساسي الذي يحكم مجريات الأحداث في المنطقة سيكون التحدي الاقتصادي بالدرجة الاولى، وانطلاقاً من هذا فان أهمية الحديث عن الاقتصاد الاسرائيلي الذي أصبح يعاني من مشكلات اقتصادية جسيمة ومن ارتفاع معدلات التضخم وتزايد الميزانية العسكرية وتعاظم الأعباء الناجمة عن تدفق الهجرة اليهودية الى اسرائيل وتزايد العجز في الميزان التجاري، وتصاعد المديونية الخارجية لها والحاجة الى مزيد من الأسواق الخارجية كل هذه العوامل هي التي دفعت باسرائيل نحو البحث عن سلام أكثر مما دفع العرب نحو السلام.

مؤشرات اقتصادية عن الاقتصاد الاسرائيلي

ونستعرض فيما يلي لبعض هذه المؤشرات الاقتصادية لنوضح مدى الأعباء التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي ولنتعرف على الدوافع الحقيقية لاقدام اسرائيل على السلام حتى تتخلص من هذه الأعباء.

أ ـ فجوة الموارد المحلية:

يعـاني الاقتصاد الاسرائيلي من فجـوة في الموارد المحليـة نـاتجة عن تزايـد الاستثمار المحلي على الادخار المحلي، فبينما يبلغ الاستثمار المحلي ٢٣٪ من اجمالي النـاتج المحلي في عام ١٩٩١م ـ وفقـاً لبيان البنك الـدولي ـ فـان معدل الادخار المحلي يبلغ ١٤٪ مـن الناتج المحلي الاجمالي، وبالتـالي فهناك فجوة في الموارد المحليـة تقدر بنحـو ٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي وذلك على الرغم من ارتفـاع الناتج المحلي الاجمالي الى ٦٢,٧ مليار دولار في عـام ١٩٩١م، أما بالنسبة لـلاستهلاك الحكومي والخاص فقد بلغ ١٤٣,٧ مليـار شيكل في عام ١٩٩٢م تمثل ٩١٪ من الناتج القومي الاجمالي ويبقى متاحاً للاستثمار ٩٪ فقط من هذا الناتج.

ومن هنـا يتضح مدى ضعف المدخـرات المحلية في تمويل الاستثمارات المطلـوبة وهـو مادفع اسرائيل في مؤتمر الدار البيضاء في عـام ١٩٩٤م بالمناداة بتكوين بنك شرق أوسطي تستطيع من خلالـه الحصول على التمويـل اللازم لها حتى تسد فجـوة الموارد المحلية التي تعاني منها.

٢ ـ *تصاعد المديونية المحلية والخارجية:*

وفي ضوء فجوة الموارد المحلية السابق الاشارة اليها لجأت اسرائيل الى الاقتراض سواء من السـوق المحلية أو من العـالم الخارجي حيث ارتفعت ديـونها المحلية من ٦٨,٨ مليـار شيكل في عام ١٩٨٧م الى ١٢٣,٨ مليـار شيكل في عام ١٩٩٠م ولتـواصل زيادتها الى ١٤٧,٩ مليار شيكل في عام ١٩٩١م، وهو يعني ان الديـون المحلية قفزت بنسبة ١١٥٪ خلال عامي ٨٧، ١٩٩١م.

أما ديونها الخارجية فقد ارتفعت من ٢٦,٧ مليار شيكل في عام ١٩٨٧م الى ٤١,٤ مليار شيكل في عـام ١٩٩٠م ثم الى ٤٢,٨ مليـار شيكل في عـام ١٩٩١م أي ان الديـون الخارجيـة ارتفعت بنسبة ٦٠,٣٪ فيما بين عامي ٨٧، ١٩٩١م.

الجدير بالـذكر ان مكتب الاحصاءات المركزية في اسرائيل أعلـن ان حجم الدين القومي لاسرائيل بلغ ٢٠٠ مليـار شيكل في عـام ١٩٩٣م تمثل ٨٨٪ من اجمالي النـاتـج القومي، أمـا بـالنسبة لأعبـاء خدمـة الدين، فقـد تـزايدت نسبتهـا الى ٣٣,٣٪ من اجمالي الانفاق العـام بميزانية اسرائيل عام ١٩٩٢م مقابل ٣٢٪ في عام ١٩٩١م.

وفيما يتعلق بموازنة الدولة فقد ارتفع العجز بها من ٢ مليار شيكل في عام ١٩٨٧م الى ٤,٨ مليار شيكل في عـام ١٩٩٠م ثم الى ٦,٢ مليار شيكل في عـام ١٩٩١م أي ان العجز ارتفع بنسبة ٢١٠٪ خلال عامي ٨٧، ١٩٩١م، وذلك على الـرغم من تزايد المنح التي حصلت عليها اسرائيل من ٥,١ مليار شيكل الى ٦,٩ مليار ثم الى ٩,٠ مليـار شيكل في السنوات المذكورة على التوالي.

٣ ـ *تزايد العجز في الميزان التجاري:*

تصاعـدت واردات اسرائيل من ١٢,٩ مليار دولار في عـام ١٩٨٧م الى ١٥,١ مليار دولار في عام ١٩٩٠م ثم الى ٢٠,٤ مليـار دولار في عام ١٩٩٣م أي ان وارداتها زادت بنسبة ٥٨,١٪ خـلال عامي ٨٧، ١٩٩٣م امـا صـادراتها فقد ارتفعـت من ٩,٢ مليار دولار الى ١٢,١ مليـار دولار ثم الى ١٤,٨ مليار دولار في السنوات الثلاث المشـار اليها على التوالي، أي ان صادراتها زادت بنسبة ٤٤,٦٪ خلال عامي ٨٧، ١٩٩٣م وقد ترتب على زيادة واردات اسرائيل بنسبة تفوق زيادة صادراتها (٥٨,١٪ مقابل ٤٤,٦٪) ان بلـغ العجز في الميزان التجاري ٣,٧ مليار دولار في عام ١٩٨٧م وان انخفض الى ٣ مليارات دولار في عام ١٩٩٠م ثم تزايد الى ٥,٦ مليار دولار في عام ١٩٩١م أي ان العجز التجاري ارتفع بنسبة ٥٥,٦٪ خلال خامي ٨٧، ١٩٩١م.

وبـالـرغم من تـزايــد العجـز في الميـزان التجـاري الاسرائيلي فـان هيكل الصـادرات

والواردات يعكس تطورات ايجابية حيث بلغ نسبة صادرات اسرائيل من السلع الصناعية ٩٥٪ من اجمالي الصادرات منها ٢٤٪ صادرات من الالات ومعدات النقل وحدها، أما بالنسبة للواردات فقد شكلت السلع الوسيطة اللازمة للعملية الانتاجية نسبة لاتستهان بها حيث بلغت نسبتها ٧٥٪ تليها السلع الاستثمارية بنسبة ١٤,٥٪ ثم السلع الاستهلاكية بنسبة ١٠,٥٪.

٤ ـ تزايد أعباء النفقات العسكرية:

ظلت التطورات والتفاعلات المرتبطة بامتلاك واستخدام القوة العسكرية في الصراع العربي الاسرائيلي تمثل احدى المظاهر الأساسية للصراع رغم مرور أكثر من ثلاثة أعوام على بداية عملية التسوية الشاملة في أواخر عام ١٩٩٢م وعلى الرغم من ان عملية التسوية السلمية لهذا الصراع تتقدم على مستويات مختلفة فان اتجاهات تطور القوة العسكرية لأطراف الصراع تتصاعد بمعدلات متفاوتة، فاسرائيل تسعى لتطوير قوتها العسكرية بمستويات تحقق لها تفوقاً شبه مطلق في ظل تصوراتها لمقتضيات أمنها.

ففي اطار مفهوم الأمن القومي الاسرائيلي الذي يستند الى القوة العسكرية فان الانفاق العام الأسرائيلي ارتبط دائماً بزيادة الانفاق الدفاعي، اذ تشير المؤشرات الأولية لميزانية عام ١٩٩٤م الى استمرار تزايد حجم مخصصات الدفاع الى ٧ مليارات دولار تمثل ١٦,٣٪ من اجمالي النفقات العامة مقابل ٦,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٠م بنسبة ٢٥,٢٪ من الاجمالي، ويلاحظ انه بالرغم من انخفاض النسبة المئوية للانفاق العسكري الى الانفاق العام الاسرائيلي فان هناك زيادة واضحة في الأرقام المطلقة للانفاق العسكري.

الجدير بالذكر ان اسرائيل التي استمرت لسنوات عديدة تعتمد على صادراتها من الاسلحة حيث بلغت القيمة السوقية لهذه الصادرات نحو مليار دولار سنوياً كانت تتجه اساساً الى أمريكا اللاتينية وجنوب افريقيا وايران، الا ان هذه الصادرات واجهت عدة تحديات أهمها تزايد المنافسة على صعيد التجارة الدولية للسلاح ودخول العديد من الموردين الجدد الى السوق العالمية، واتجاه العديد من الدول الى الخفض النسبي لنفقاتها الدفاعية، وفقدان العديد من اسواقها التقليدية لصادرات الاسلحة الاسرائيلية منذ منتصف الثمانينات، لذا لجأت الحكومة الاسرائيلية الى اتخاذ العديد من الاجراءات منها توقيع عدة اتفاقيات مع الولايات المتحدة من أجل زيادة مبيعاتها اليها، كما لجأت اسرائيل الى تخفيض العمالة في الصناعات العسكرية بنسبة ٢٥٪ في عام ١٩٨٩م واستمر هذا الاتجاه في السنوات التالية حتى انها ـ ووفقاً لجريدة الفاينتشيال تايمز في عددها الصادر بتاريخ ٦ يناير ١٩٩٥م ـ تزمع في عام ١٩٩٥م التخلص من ٥ ـ ٦ آلاف عامل في تلك الصناعات أي بنسبة ٢١٪ من اجمالي العمالة في الصناعات العسكرية.

٥ ـ عدم القدرة على الاستيعاب سواء من حيث توفير الاسكان أو خلق فرص العمل الملائمة:

في ضوء أهمية العنصر البشري بالنسبة لاسرائيل بهدف تنفيذ التوسع الاستيطاني فقد دفعها ذلك الى وضع خطط طموحة لاستيعاب المهاجرين اليهود من الخارج وبخاصة من أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، حيث بدأت الهجرة بصورة متقطعة بعد عام ١٩٦٧م ثم تحولت الى هجرة بأعداد ضخمة منذ أوائل التسعينات مما دفع الحكومة الاسرائيلية نحو وضع خطة من شأنها استيعاب مليون مهاجر على مدى خمسة أعوام، ويلاحظ ان السمات التعليمية للمهاجرين تميزت بارتفاع المستوى التعليمي حيث بلغ نسبة المهندسين ٢٥٪، ومن الأطباء ٦٪ ومن التخصصات المهنية

العلمية ٣٤٪ ومن العمالة الصناعية ١٥٪ وقد ترتب على هذا الهيكل التعليمي عدة مشاكل تمثلت في عدم القدرة على الاستيعاب سواء من حيث توفير المساكن اللازمة لهم أو من حيث توفير فرص عمل مناسبة حيث كان على اسرائيل ان توفر نحو ٤٥٠ ألف فرصة عمل جديدة للمهاجرين بالاضافة الى ١٥٠ فرصة عمل لسكان اسرائيل، ومن هنا فقد قفز معدل البطالة من ٤,٨٪ الى ١٠,٨٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٩١م كما أشار مكتب الاحصاءات المركزي الاسرائيلي الى ان عدد العاطلين في نهاية عام ١٩٩٤م يقدر بنحو ١٤٥ ألف عاطل، وقد ترتب على ذلك ان بدأت ظاهرة الهجرة المعاكسة من اسرائيل، حيث تشير التقديرات الى ان اعداد المهاجرين من اسرائيل للخارج تراوحت مابين ٥٠٠ - ٨٠٠ ألف مهاجر خلال الخمس والعشرين سنة الماضية وهو مايمثل أكثر من ١٥٪ من اجمالي السكان وذلك على الرغم من الاغراءات التي قدمتها حكومات اسرائيل المتعاقبة.

من العرض السابق يتضح ان الاقتصاد الاسرائيلي يعاني فعلاً من عدة مشاكل اهمها العجز في الميزان التجاري وتزايد فجوة الموارد المحلية وتصاعد الديون الخارجية والمصاعب التي تواجه الصناعات العسكرية وعدم قدرته على استيعاب المهاجرين سواء من حيث توفير المسكن أو من حيث توفير فرص العمل الملائمة مما أدى الى ارتفاع معدل البطالة، هذا فضلاً عن الأعباء المترتبة على الانتفاضة الفلسطينية المباركة، فالمجتمع الاسرائيلي ليس كما يتصوره البعض مجتمع الرفاهية والثراء أو انه الجنة الموعودة ليهود أوروبا الشرقية، اذ يكفي ذكر الأرقام الرسمية الصادرة عن اسرائيل للدلالة على مدى الفقر الذي يعاني منه المجتمع الاسرائيلي، فقد أعلنت هيئة التأمين القومي الاسرائيلية في منتصف مارس عام ١٩٩٤م ان اسرائيل ستواجه مشكلة لايمكن تخيل عواقبها في السنوات القادمة ان لم يحدث انفتاح على الأموال العربية بصفة عامة والخليجية بصفة خاصة، حيث ذكرت الهيئة ان ٢٨٠ الف طفل جائع يتسولون في شوارع اسرائيل وان نسبتهم ارتفعت من ١١,٧٪ في عام ١٩٩٢م الى ١٦,٨٪ في عام ١٩٩٣م ثم الى ٢٠٪ في عام ١٩٩٤م وان ١٧٪ من سكان اسرائيل يعيشون تحت خط الفقر ومن بين ٥ ملايين نسمة هم عدد سكان اسرائيل يوجد مليون و ١٥٠ الف فقير، وبين كل ١٠ من المهاجرين يعيش ٣ تحت خط الفقر. وفي ضوء هذه المشاكل فلم تجد اسرائيل منفذاً في الخروج من هذه المصاعب وفك الحصار المفروض عليها الا عن طريق الاقدام على عملية السلام سواء عن طريق اقامة السوق شرق أوسطية التي ستتيح لها منافذ تسويقية جديدة. اذ من المعلوم ان اسرائيل تستورد ٩٧٪ من احتياجاتها البترولية من الخارج ويهمها التقرب الى الدول النفطية في منطقة الخليج، أو من حيث تطوير أشكال العلاقات الاقتصادية الخارجية وطرح صيغ التكامل والوفاق، ففي هذا الاطار سوف تتزايد فرصها التصديرية وقدرتها على استيعاب المهارات والكفاءات الوافدة اليها وتقليل الضغوط من قبل المهاجرين الجدد اي ان اسرائيل تحتاج الى السلام أكثر مما يحتاجه العرب أنفسهم، الأمر الذي يجعلهم في مركز تفاوضي متميز فلا يقدمون على تقديم تنازلات.

مناقشة أفكار شمعون بيريز من واقع الكتاب الذي أصدره عن: «الشرق الأوسط الجديد»:

انطلق بيريز في كتابه من ان التاريخ يجب ألا يسقط على الحاضر والا عندها سيكون قد سمحنا للماضي بصياغة الحاضر مما يشل قدراتنا على التفكير والتصرف. وهذا الرأي

صائب جداً فالعقلاء لاينبغي ان يكونوا من دعاة حتمية التاريخ التي تتعارض مع الفكر الديني في نقاط عديدة، الا انه بالقدر الذي ندرك فيه اننا نعيش في عصر متغير وظروف مختلفة لابد ان نستلهم العبرة من التاريخ، فالتعاون مع الشعوب يختلف عن التعامل مع الحكومات ومع الأفراد واللجان المحدودة العدد.

ان التعامل مع الشعوب يجب ان يمس العواطف والفكر في آن واحد، واقناع الأعداد الكبيرة بامكانية السلام لايأتي عن طريق المحاضرات والوعود والأماني، فقلما يتخلى شعب عن ذاكرته المتمثلة في مآسي التاريخ.

نحن لانتجاهل المنافع الاقتصادية الجمة التي سوف تعود على المنطقة من جراء وقف الحروب والاستعداد لها وتحويل هذا الانفاق الهائل الذي يتجاوز ٦٠ مليار دولار سنوياً الى مايخدم رفاهية المنطقة، ولسنا بغافلين عن امكانيات المنطقة الاقتصادية وتوافر جل عناصر الانتاج فيها سواء من مواد خام أو طاقة أو أيد عاملة، وحتى خبرة تكنولوجية اذا نظرنا للمنطقة بشكل جماعي.

وأيضاً لانغفل أن للسلام دور في قتل صيحات المزايدة التي ترتدي في ظاهرها رداء القومية الوطنية وفي باطنها كان كثير من العذاب وكثير من حظوظ النفس لزعامات الجانبين، فقد استمرت قضية فلسطين في الوجدان العربي جرحاً ينزف دماً واستمر المستفيدون من التلاعب على هذه المشاعر حتى طمسوا كثيراً من الحقائق الواقعية ـ التي ماكان علينا تجاهلها من الجانبين ـ في أذهان الشعوب.

ولو فسحنا المجال لأذهاننا في قراءة متأنية في كتاب «بيريز الشرق الأوسط الجديد» نجد انه يعترف بأهمية السلام لاسرائيل وانها بالرغم من انتصاراتها المتعددة لم تستطع هزيمة النفسية العربية التي تحول الانتصار الى أن وصل الانهيار الكبير في عام ١٩٧٣م لعقيدة جيش اسرائيل الذي لايقهر.

ففي نظري ان التحول الحقيقي في الفكر الاسرائيلي ماكان يتولد الا بتلك اللحظة التي انهارت فيها فكرة الحدود الامنة وخط «بارليف» الذي كانت عملية اقتحامه معجزة عسكرية عالمية، فبدأت اسرائيل تفكر في ماهي عناصر قوتها بشعب قليل العدد، قليل مصادر الدخل يعتمد اعتماداً كلياً على المعونات الخارجية وعلى رغبات دولة واحدة عظمى قد يصيبها مايصيب الدول من تغيرات وتدرك مصالحها الحقيقية ذات يوم فتغير اتجاهها فحينئذ لا ملاذ لاسرائيل ولا بقاء لها، فالبعد الزمني والكثرة العددية يمثلان عمقاً استراتيجيا للنضال العربي لايستطيع عاقل أن يتجاهله.

فاذن اسرائيل في حاجة الى السلام أكثر من حاجتنا له واذن اسرائيل يؤلمها كثيراً فقد الأعداد في أراضي المعارك، بخلاف عقيدة الجهاد الموجودة لدي المسلمين التي ترفع الشهداء الى درجات عالية مما يهون عليهم الموت دفاعاً عن الأوطان.

ان هذه النقطة الاستراتيجية يجب ألا تغيب عن ذهن المفاوض العربي حتى وان انتصرت اسرائيل في اي حرب من الحروب، فان الاحتفاظ بمساحات أكبر تحت السيطرة عملية مستحيلة أشار اليها بيريز في كتابه المذكور، فعدة سنوات من حجارة الأطفال أقضت مضجع اسرائيل وأضرت بدخلها القومي حتى ان التخلي عن قطاع غزة كان وارداً في الذهنية الاسرائيلية بدون ان يطالبها بها أحد لعمق المشاكل التي اعترف بها السيد بيريز في تلك المنطقة، ولكن دعني أقول ان السيد بيريز ينسى أو يتناسى ان المستقبل ليس بمعزل عن الحاضر أو بمعزل عن الماضي فمن يعلق كل هذه الأهمية على السلام التي كان كتابه ينبض بها لابد ان يسعى للسلام، لابد ان يقتنع ان للسلام ثمنا، ولابد ان يدرك ان السلام

لايقوم بقرارات من زعامات، انما بقناعة نفسية من الشعوب والا لما أدى الى أي ثمار. فانظر ماذا يقول في صفحة (٢٩) من كتابه: «وفي أوسلو توصلت اسرائيل الى أكثر من مجرد كلمات، فقد حصلنا على تنازلات لم نكن نستطيع بدونها توقيع أي اتفاقية... تنازلات أمنية وقضية ابقاء القدس خارج اتفاقية الحكم الذاتي. والابقاء على المستوطنات حيث هي».

والمتفحص في هذه العبارة يدرك ان السلام الذي يبنى على أسس غير عادلة لايمكن ان يستمر حتى وان أجازه كافة زعماء العرب، فالسلام يخص الشعوب وآثاره تبنى على ارادة الشعوب، ولايحفز الارادة مثل العدل.

فاذا كان فكر اسرائيل يدور حول منافعها الشخصية بدون تنازلات فأعتقد ان مائة معاهدة لن تقر السلام في الشرق الأوسط.

والعجيب انه يردد نفس المفهوم في صفحة (٣٥) حيث يقول: «وعليه فان المفتاح للحفاظ على نظام اقليمي آمن وعادل يكمن في النواحي السياسية والاقتصادية أكثر منه في امتلاك القوة العسكرية، وفي عالمنا اليوم فان تأمين مستوى معيشي عال يتطلب علاقات تجارية تنافسية، وحدوداً مفتوحة واعتماداً على العلوم والتكنولوجيا».

ان النظام الاقليمي الآمن العادل لايبنى الا على العدل، وليس على أسباب اقتصادية، فالاسباب الاقتصادية هي نتيجة للعدل وصفاء النفوس وليست سبباً. فطالما ان هناك فئات تشعر بالحرمان وتشعر انها تحيا في منطقة العدم القانوني والانتماء والهوية فانها ستظل مصدراً للقلق في هذه المنطقة.

اذا كان بيريز يتحسس ان التطرف منشأة الفقر فقط فهو خاطيء، فانه ينشأ في ظل الظلم قبل الفقر، فالانسان لايفزع الى قوة أعظم (الله سبحانه وتعالى) الا اذا فقد العدل في حكم البشر، فلا عمليات تحديث ولا انفتاح على العالم ولا عملية التغريب ولا الديمقراطية يمكن ان تكون عوضاً عن العدل.

لاأدري هل الأمة اليهودية نسيت الالام التي واجهتها في الحرب العالمية (ان صح ادعاؤهم)؟ وهل نسيت الأفران؟ وهل نسيت محاكم التفتيش في اسبانيا؟ هل نسيت اجتياح نبوخذة نصرة (حاكم بابل) الذي أسر الشعب اليهودي بأكمله وحولهم الى عبيد؟ هل تستطيع الذاكرة الاسرائيلية نسيان هذه المواقف؟

أنا لاأستطيع أن أفسر ان يتذوق المظلوم حلاوة في الظلم حينما يصدر منه هو، فان كان لدي الشعوب العربية الشجاعة التي أشرت اليها باللاءات الثلاثة في مؤتمر الخرطوم وهي مهزومة في عام ١٩٦٧م، لا للاعتراف باسرائيل، لا للتفاوض، لا للصلح، فتأكد ان هناك «لا» كبيرة في قلب كل عربي «لا» لسلام غير عادل.

واستشهد بقولك في صفحة (٥٠) من كتابكم «ان الحروب لا تندلع عادة لمجرد ان التكتيكيين يعتقدون ان بمقدورهم الفوز. فهي تنشب احياناً لأن الأمر الواقع لايطاق بالنسبة لأحد الأطراف».

فالحال في نظري في السلام مثل الحال في الحرب، اذا مس الغبن طرف من الاطراف فان الأمر سيصبح لايطاق بالنسبة لهذا الطرف، وأنا أتكلم عن الشعوب، فقد أشرت الى ان السيطرة على أمم أخرى أصبحت غير ممكنة عسكرية، فالتفهم أيضاً ان السيطرة الاقتصادية أشد ضرراً من السيطرة العسكرية، فالقنبلة تصيب عدواً محدوداً ولكن التدهور الاقتصادي والتضخم وعكسه يدخل في كل بيت. فأثره كالوباء شامل لايعفي صغيراً أو كبيراً، فان أي معادلة لسلام مقبل لاتقوم على المنافع المتبادلة والمصلحة المتبادلة بالقدر المساوي لن يحكم لها البقاء.

نحن لانفرق في مواجهة الاحزاب اليهودية، الليكـود وحزب العمل وغيره، متطرف أو غير متطرف فلـدى اسرائيل ثوابت تـدور حول مصلحتها الاحـزاب عدا مـاأشرت اليه في ان بداية المفاوضات كانت في زمن حـزب الليكود. صحيح انهم أضاعوا فترة من الزمن من عمر السلام كما أضـاع الجانب الآخر العرب (جبهة الصمـود والتصدي) هدية الـرجل الشجاع الرئيس المصري الراحل «محمـد أنور السادات» فقد كـان سابقاً لعصره واستحق أن يجمع بين لقبي بطل الحرب والسلام، فالشجاعة في السلام لاتقل في أهميتها في الحرب.

ان الشجـاعة التي تمثلت في كتـابك وفي كثير من عبـاراتك، وعلى سبيل المثال «ان الأمـة التي تفـرض نفسها على أخـرى بسبب الـدفاع عن النفس تفتقـد الارادة على منع النفس من ممارسة القمع وذلك بسبب ديناميكيات الغزو، انها جزء من اليد الخفية نفسها التي تحرك التاريخ»، «ان الاعتراف بـالحقيقة الصعبة معيـار لنجاح عملية السـلام بلا منتصرين ولا ضحايـا، ان الحرب لاتحل أياً من المشكلات، أمـا السلام فهو الحل»، «الا ان هـذا التحول لن يتم بسحر ساحر أو بلمسة يد دبلوماسية فتوطيد السلام والأمن يقتضي ثورة في المفاهيم»، ان قيـام هيكل اقليمي منظم سيخلق أطـراً جـديـدة للمنطقـة ويـوفـر القـدرة على النمـو الاقتصادي والاجتماعي واطفاء نيران التطرف الديني وتبديد رياح الثورة الساخنة».

هذه كلمات جميلة ولكنها خالية من الأساس كالدار المبنية بغير أساس، ان العدل يأتي في مقدمة الأمور، فغير من المفاهيم ماشئت فلن يتغير الحال مالم يرفع الظلم عنا، ان الوعود والاحلام لن تعـد بضاعة تستهلكهـا الشعوب خصـوصاً في صراع مريـر عبر التاريخ، فلم ينضوي جـزء من العرب والمسلمين تحت حكمكـم الا في خمسين عاماً مضت ذاق هذا الجزء من العرب الأمرين على أيديكم ابتداء من مـذابح دير ياسين واخواتها وحتى صبرا وشاتيلا في لبنان، لن تمسحها عبارات جوفاء بل التطبيق هو المهم.

ودعني أسالك لقد انضوت مجموعات عديدة من اليهود تحت ظل الحكومات الاسلامية المختلفة وفي مواطن مختلفة فهل تعرضوا لأي ابادة؟ هل عوملوا معاملـة منفرة؟ بل كانت طبقة اليهود في كافة الدول الاسلامية مشهورة بالثراء والمشاركة العادية في الحياة العامة، لقـد كنـا أكثر الشعـوب رأفـة بكم، فقـارن خمسين عـاماً بألف وأربعمائة عـام ستجـد ان السماحـة لاتتـوفـر بـالقدر الكـافي لـديكم لخلق منـاخ حقيقي للسـلام، ثم لاتكـرر كلمـة «الأصـوليين» فهـي مفهـوم خـاطىء مترجم من اللغـة الانجليـزيـة لكلمـة (Funda-mentalists). ان الجماعات التي تراها اليوم اسمها الحقيقي «خوارج» وشدتهم ليست على أعـداء الأمة فقط بل على الأمـة ذاتها، يظهرون في ظل ظـروف مختلفة من الظلم والفقـر والانتفاع، فـلا ارهاب في الاسـلامي الحقيقي، ولن يتعامل دين من الأديـان مع الملل الأخرى بقدر متساو من العدل أكثر من الاسلام.

ان المشـاريع التي يمكن ان تنشأ في ظل السـلام العـادل لاحصر لها ولن تقتصر على شبكات الطـرق والقطارات وقنـاة البحر الأحمر / البحـر الميت أو حـرب على الصحراء كما ذكـرت، فعلى أهميـة ماذكـرت هنـاك عـدد لامحدود من الامكـانيات وحتى يشـارك الفـرد باطمئنان بماله وجهده في مشاريع للسلام، لابد من القناعة بعدالة السلام فان انشاء سوق ماليـة بعد سلام عادل مبني على أسس عصريـة يؤدي الى تجميع الأموال من أبنـاء المنطقة ذاتها من المستثمـرين ورجال الأعمال، اذ ان العـوائد سـوف تكون مجزيـة وسيقل تحويل رؤوس أمـوالهم الى دول أخرى ليست في حـاجة لها، وهنـاك أساليب كثيرة للتمـويل يمكن تطبيقهـا من خلال سـوق المال، ولكن رأس المال كما قالـوا قديماً «المال صنـو النفس» ولن

أدعم من أشعر انـه يظلمني ويستمر في ظلمي فان أي بناء لسـوق شرق أوسطية لا تأخذ في الاعتبـار المصالح المشتركـة ولاتجعل طـرفاً من الاطـراف يتمـو على حساب الآخـرين هي الركيزة الثانية بعد العدل في المفاوضات لقيام منطقة مزدهرة.

ولقد ورد على لسانـك في صفحة (١٠٥) وعلى غرار ذلك فان تقنيات التسـويق الحديثة ترتكز على قاعدة مستعارة من الاستراتيجيـة العسكرية «التركيز على نقطة ضعف الخصم واستثمار الفجوات في خط الـدفاع والتحركات الـداخلية. ويعني القرب في عـالم الاقتصاد التركيز على المستهلكين في منطقة صغيرة، ان القرب الجغرافي يعطي أفضلية نسبية مثلى».

فهل هـذه استراتيجية عـادلة؟ أم هي وهم كبير لايمثل الا النظـرية الـرأسمالية حـول نقطـة المركـز والأطـراف، هل تعتقـد اننا نسمـح بنشوء عـلاقـة مثل هـذه؟ ان التكتـلات الاقتصادية العالمية اليوم لاتقوم على مثـل هذا المفهوم سواء السوق الأوروبية المشتركة أو سوق جنـوب شرق آسيا أو السوق القـائمة في أمريكا «نـافتا» فلم تصل أوروبا الى مـرحلة ٣٥٪ من الانتـاج العـالمي، ٤٥٪ من التجارة الـدولية بأسلـوب كهذا بينهم، بينما بنيت على التعاون وتبادل المصالح.

والعجيب انك تـذكـر على لسـان المستشـار الالماني «هيلمـوت كـول» ان المشكـلات الاقتصاديـة التي تعاني منها بـلاده الموحدة الآن انما هي نتـاج نجاح المانيا الغـربية قبل اعـادة توحيـد الالمانيتين وليس نتيجـة فصل المانيا الشرقيـة، لقـد ارتفعت الانتاجيـة الى النقطة التي بدأت تولد البطالة» واقترحت عليه (في صفحة ١٢٥) «تطوير أسواق جديدة في الشرق الأوسط» فـاذن النظـرة واضحـة في الفكر الـذي تعتنقـه وهـو البحث عن أسـواق لمنتجاتكم، واستبـدال الاحتلال العسكـري بالاحتـلال الاقتصادي. وهل تعتقـد ان قرارات سياسية سوف تصدر للشعوب للشراء من اسرائيل، وان صدرت فهل تنفذ مالم يكن العدل هو الرائد، فلا سلام ولا مكاسب للسلام بدون عدل ورضا لدى الشعوب.

ان الاستراتيجيـات الحديثة للمجتمع الجديـد يجب ان تبنى على العدل وعلى المسـاواة وعلى الترابط وليست على منافع وأهداف شخصية لطرف واحد.

خاتمة وتوصيات

وختامـاً نقول ان على اسرائيل التفكير في اظهـار حسن النية، ليس للمفـاوضين وليس للزعماء وانما للشعب العربي لازالة ماعلق في ذهنهم من كـوارث تاريخية كان سببها أنتم، نحن لن نقف متحجرين ونغلق باب التوبـة (في مفهوم انسـاني) ولكن الخطوة الأولى يجب ان تبدأ منكم والمحك الأساسي يجب ان تبرز في خطوات عملية من قبلكم مثل:

١ ـ ماذا أنتم فاعلـون بالمهجرين (مهجرين عام ١٩٤٨م) فهذه جريمة جسـدها موجود لايمكن اخفـاؤهـا؟ فهل سيسمح لهم بـالعـودة الى ديـارهم، لايستطيع أي زعيم عـربي أن يتنازل عن حقـوق هؤلاء، لقد اعترفت ان اعـادتهم هي تدمير لاسرائيل من الـداخل، فما هو الحل البديل اذن؟ أليس التعـويض العادل؟ ان كنتم تقـاضيتم من المانيا تعـويضات لقتلى الحرب العـالمية، أليس من العـدل ان تـدفعوا تعـويضـات لهؤلاء المهاجـرين عن ديـارهم وأمـلاكهم ووطنهم؟ هربـاً من مـذابح كمذبحـة ديـر ياسين فهـذا السبب الحقيقي لهربهم وليس دعوات الزعماء العرب كما قلت.

٢ ـ مـاذا أنتم فاعلـون بالمستـوطنات؟ هل يعقـل ان تظل مزروعـة في الضفة الغـربية

وقطاع غـزة وهضبة الجولان؟ لايمكن بقاؤها فـلا يوجد سنـد قانوني لابقائهـا. ان عملية السـلام تحتاج الى تضحيـة، والتضحية يجب ان تتمثـل في اعادة تـوطينهم داخل اسرائيل ويمكن ان يدفـع لهم تعويض عن ممتلكاتهم يخصـم من التعويض الـذي يخص المهجرين الفلسطينيين.

٣ـ مسالة مدينـة القدس مسألة لاتقبل المساومة في الوجـدان العربي والاسلامي، ولن يسود السـلام الذهني والصفاء الصدري لـدينا الا بحل مرض وعادل أقلـه ان تظل القدس الشرقية عربية بما تحتـويه من مقدسات اسلامية ومسيحية. أو حل بـديل وهو تدويلها. ويمنع دخـول الأسلحـة اليهـا مطلقـاً حتى لايقتل مجنـون المصلين كما حـدث في الحرم الابراهيمي الشريف بمدينة الخليل.

٤ـ السرعة في انهاء فـرض الحكم الذاتي على الضفة الغربية في موعـد أقل بكثير مما هو محدد في الاتفاقيات.

ونضيف ان نصيحتنا للعـرب في مواجهة التغيرات والمستجدات العالميـة وقبل عقد أي اتفاقيات اقتصاديـة هو الاتجاه للتكامل الاقتصادي العربي على ان تكـون قمة الاسكندرية التي ضمت الزعماء العـرب (خادم الحرمين الشريفين وحسني مبارك وحـافظ الأسد)، تلك القمـة التي زلـزلت اسرائيل نـواة لهذا التكامـل وذلك بهدف دعم وتقـوية الاقتصـاديـات العربية خاصة وان العالم يشهد اتجاها متـزايداً نحو الكيانات الاقتصادية الكبيرة، وخير شاهـد على ذلك هـو ان الولايـات المتحدة الامريكيـة لم تكتف بـانضمامها الى تكتلي النـافتا ومجمـوعة البـاسفيك، بل اتجهت أيضـاً لتكتل جـديد يضم الامـريكتين، لـذلك فنحن أولى بانشاء مثل هذه التكتـلات، فلدينا سوق واسعة تضم ٢٥٠ مليون نسمـة، ولدينا أكثر من ١٥٠٠٠ صناعـة على أن يكون التكامل الاقتصادي العـربي ومايشمله من انتقالـه للعمالة تدريجياً، ولنبدأ في ٥٠٪ من هذه الصناعات خاصـة في ظل اتحاد يضم المستثمرين العرب تابع لجامعة الدول العربية.

لـذلك فان السـلام لابد وأن يكـون مقابل الانسحـاب من جميع الأراضي العربيـة التي احتلت قبل الـرابع من حـزيـران/ يـونيـو ١٩٦٧م وفي مقدمتهـا القـدس واخـلاء جميع المستـوطنات (حسب القـرارات الـدولية الصـادرة من مجلس الأمن بهذه المشكلـة)، ودفع تعـويضـات للمتضررين الفلسطينيين حتى وان تـم دفع هـذه التعـويضـات على دفعـات متتالية فمن غير المعقول ان تحصل اسرائيل على تعويضات من النظـام النازي، ولاتعامل الفلسطينيين نفس هذه المعاملة، وذلك تحت زعم ان النازيين أحرقوا ستة ملايين يهودي في أفران الغـاز، تلك الحادثة التي عـرفت بحادثـة «الهولوكست» وهـو الزعم الـذي دحضته مؤرخـة الكونجرس الامريكي (كـريستينا جيفري) حيث أشارت الى وجـوب عرض جميع الآراء المؤيـدة والمعارضـة لحادثة الهولـوكست، وقد تـرتب على هذه الآراء أن طـردت من عملها بسبب هذه المقولة.

وأيضاً السلام مقابل اخـلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل (النـووية والكيميائية) التي تمتلكها اسرائيل وتنكرها.

واذا كانت الظـروف والمتغيرات العالمية تفـرض وجود السـوق الشرق أوسطية حيث يرى البعض ان انشـاء مثل هذا السوق يعـود بعدة فـوائد أهمها ان وجود سـوق مشتركة واسعة يعتبر ضرورة للتعـامل مع التكتلات الاقتصاديـة الـدولية ولدعم مركـز المنطقة في النظام العالمي الجديـد، كما انها تحقق تفاعلاً ممتداً بين التكنولوجيـا والموارد الاقتصادية والبشريـة في المنطقة، فضـلاً عن ان هذه السـوق تحقق الكفـاءة الاقتصاديـة في تخصيص

الموارد واستخدام التكنولوجيا المتقدمة بما يساعد على زيادة معدلات النمو في كل دول المنطقة وتصبح بالتالي جاذبة للاستثمارات الخارجية، فاننا نقترح ان ينظر الى هذه السوق على انها عملية استراتيجية لاتقتصر على دخول اسرائيل فقط، بل تسمح بدخول دول اخرى مثل اريتريا وأثيوبيا لتأمين منابع نهر النيل فضلاً عما تتمتعان به من أراضي خصبة، وكذلك تركيا لتأمين منابع نهري دجلة والفرات.

كما نوصي بعدم توقيع الدول العربية على اتفاقية نزع السلاح النووي الا بعد توقيع اسرائيل عليها بهدف انشاء منطقة منزوعة من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط، فاسرائيل لديها مخزون من القنابل النووية يتراوح مابين ١٥٠ ـ ٢٠٠ قنبلة أشد تأثيراً من قنبلتي هيروشيما وناكازاكي، وكذلك عدم الموافقة على نزع الصواريخ بعيدة المدى، والسلام يجب ان يكون شاملاً وعادلاً يزيل أي عداء بين الشعوب وليس الحكام حتى يبقى سلاماً بالمفهوم الصريح المتعارف عليه.. فنحن شعب عربي مسالم كريم وطيب فلا ننخدع وننساق وراء الأحلام الخادعة التي تطرحها اسرائيل وعملاؤها، والا يتسرع المثقفون ورجال الأعمال العرب للهرولة تجاه اسرائيل، فمن المعلوم ان هناك ١٦ رجل أعمال عربيا زاروا اسرائيل سراً ونصحوا بعمل شركات فلسطينية كمرحلة أولى، ومن المؤكد انها ستتحول فيما بعد الى شركات خليجية بل ان احد رجال الأعمال العرب حصل على وكالة شركة العال الاسرائيلية، كما تشير الأنباء الى ان شركة «أترون» قد توصلت الى عقد خطاب نوايا مع حكومة قطر لاقامة وحدة اسالة للغاز بتكلفة تبلغ أربعة مليارات دولار وذلك بهدف تصدير غاز قطر المسال الى كل من اسرائيل والهند. والأكثر من ذلك ان بعض المنتجات الاسرائيلية والتي كتب عليها باللغة العبرية عبارة «طعام وفقاً للشريعة اليهودية» بدأت ظهورها الآن علانية في الأسواق.

وكانت مجلة «النيوزويك» الأمريكية قد أشارت في عددها الصادر بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٩٤م الى ان مبيعات السلع الاسرائيلية وجدت في دول الخليج منذ عام ١٩٩٠م بما يتراوح مابين ٤٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار سنوياً وان هذه السلع كانت تتجه الى السوق الخليجية بعد ان ينزع منها مايدل على هويتها وقد حدث ذلك من خلال وسطاء تراوحت عمولتهم مابين ١٪ الى ٢٪ من قيمة المبيعات.

ويكفي ان نشير هنا ويتعلق بهرولة رجال الاعمال العرب الى اسرائيل الى ماجاء بجريدة «هل همشمار» في عددها الصادر بتاريخ ٤ / ١١ / ١٩٩٤م من ان: «وقال رئيس اتحاد الصناعات الاسرائيلية دال بروبر لقد حضر رجال الاعمال من الشركات متعددة الجنسيات الى هنا، حتى يروا انفسهم كيف اصبحنا نتعامل مع جيراننا، وهم يرون انهم يوجد تغيير كبير. من الصعب علينا ان نستوعب كل مايحدث هنا في مادبة الغذاء التي نظمها ممثلو مختلف الدول، كانت القائمة الاسرائيلية هي الاكثر طلبا، ولم يكن بها مقعد خالي. فقد تبادل رجال الاعمال الاحاديث والمناقشات، كما كان الطلب شديداً على الملفات التي يوزعها معهد التصدير الاسرائيلي. وجلس دان بروبر الى جوار رؤساء اتحاد رجال الصناعة من الاردن ومن مصر وقال: ذات يوم كنا نركض خلفهم، واليوم هم يركضون خلفنا. قال شيمون بيريز للصحفيين «ان مايقلقني هو عدم وجود القوة البشرية الكافية في اسرائيل لاستيعاب التغيير القوي الذي يحدث في المنطقة، مازال يعيش الكثيرون في اسرائيل بمعيار المقاطعة العربية» وأضاف، على الاسرائيليين ان يغيروا الاسلوب والموقف، والنظر الى الامور من منظور المستقبل وليس الماضي ـ «لقد انتهى عصر المقاطعة العربية واليوم يوجد انفتاح عربي».

وهكذا نرى ان كل اندفاع نحو اسرائيل سوف يزيدها عناداً من غير مبرر لهذا الاندفاع سواء أكان على مستوى المثقفين أو رجال الاعمال.

الجدير بالذكر ان جريدة «نيويورك تايمز» الامريكية قد أشارت في تعليقها على تزايد حجم الاتصالات الاردنية الاسرائيلية بعد الاتفاق الاسرائيلي الفلسطيني الى ان هذه الاتصالات تشير الى مرحلة جديدة في السياسات الشرق أوسطية، مرحلة تصبح اسرائيل فيها في تحالفات ضمنية مع دول عربية ضد دول عربية أخرى نتيجة لاتساع التنسيق مع اسرائيل ضماناً لمصالحها، واذا كان هذا التقييم يحمل شيئاً من المبالغة، الا ان الخطر الذي ينطوي عليه من منظور المصالح العربية ليس بعيداً.

وبالاضافة الى ذلك فان المعاهدة الاردنية الاسرائيلية قد تضمنت بنودا وافق فيها الاردن على مبادلة بعض الاراضي مع اسرائيل وكذلك تأجير اراض عربية لاسرائيل وهما تحديدا مستوطنتي «تهاريم» و«تسوفار» بوادي الاردن لمدة ٢٥ عاما وكلاهما اي المبادلة والتأجير يمثلان من وجهة النظر الاسرائيلية سوابق هامة يمكن الاستناد اليها بالمفاوضات مع سوريا حول الجولان. وبذلك تمكن رابين من تجاوز السابقة التي أرساها مناحيم بيجن في السلام مع مصر وهي الانسحاب ـ وان بشروط ـ من الاراضي المصرية، وهكذا بعد ان كان الجانب السوري يستند في موقفه الى سابقة السلام المصرية الاسرائيلية فانه يجد نفسه الآن في مواجهة سابقة جديدة، لن يسعه الا رفضها أو عدم الاعتداد بها حيث ان السيادة التي يطالب بها على الجولان لاتتجزأ.

ونحن نرى ان هذه ظاهرة خطيرة قد يكون لها انعكاسات كبيرة،، فالاتفاقية التي تمت مع مصر لم تتضمن بنوداً كهذه».

ومن هنا نقول لرجال الأعمال العرب اتقوا الله في أنفسكم ولا داعي للتسرع من أجل عرض زائل، فاسرائيل بحاجة للسلام أكثر من حاجة العرب لهم، حيث ان عملية السلام سوف تدعم بلا شك من المكانة الدولية لاسرائيل فضلاً عن توسيع نفوذها وانتشارها الدبلوماسي بما في ذلك القطاع العريض من العالم العربي، أما من يدعي ان الحروب مع اسرائيل أنكهتنا فان ما انهكنا حقيقة هي الحروب العربية التي كلفتنا أكثر من ٧٠٠ بليون دولار، اما حروب اسرائيل الأربعة فلم تتجاوز ٥٠ بليون دولار، ويكفي ان حرب واحدة مع اسرائيل رفعت أسعار البترول الى ٣٢ دولارا، بينما حرب الخليج المباركة خفضته الى أقل من ١٠ دولارات للبرميل.

ويكفي ان أختم بحثي هذا بما جاء على لسان سينمائية اسرائيلية (تدعى سيمون بيتون) في حديث لها نشر بجريدة الحياة في عددها الصادر بتاريخ ٧ يناير ١٩٩٥م وذلك بمناسبة التطبيع السريع مع اسرائيل حيث قالت:

«أريد أن أذكر بعض العرب الذين زاروا اسرائيل مؤخراً ان السلام ليس ناجزاً بعد وانا بحاجة لكم أنتم العرب من أجل الحصول على السلام، ساعدونا في نزع أقنعة الخبث عن خطاب (تقصد خطاب رابين) لايرتكز على أسس بدلاً من أن تمارسوا أنتم المزايدة أيضاً بالأوهام وبالوعود الكاذبة، اني أرى بعض المثقفين العرب الذين احترمهم وهم عديدون يرفضون هذه الدعوات، هؤلاء الرجال والنساء الذين يعيشون في أكثريتهم في منفى خارجي أو داخلي (تقصد الصامتين في الداخل) بسبب رفضهم السكوت في مواضيع مختلفة، هل من الممكن اعتبارهم جبناء؟ وهل عليهم أن يتلقوا دروساً في الشجاعة، ممن يتصرفون بشكل مختلف لكن تحت رعاية حكوماتهم في معظم الأحيان؟ لا، حقاً، اني لا أفهم أين تكمن شجاعة هؤلاء المثقفين العرب المسرعين الى التطبيع مع رابين.

وأضيف الى ذلك الى ان مايجري اليـوم انما هو زرع للألغام في طريق السـلام، وللتدليل على ذلك هي تلك الوثيقة التي كشفتها مصر عن الموسـاد ومفادها أن اسرائيل مستعدة لشن حـرب شاملـة على مصر في عـام ١٩٩٧م، فمن يفكـر في السلام لايتطـرق ذهنـه الى التهديـد بـالحرب، ومن يهدد بالحرب انما يـوضح للعـالم أنه مـازال يفكـر بعقلية الاستراتيجيـة العسكرية، فالسلام الذي لايبنى على العدل وحسن النية وتبادل المصالح بالقدر المتساوي انما هو سلام معرض للخطر، فـالسلام الذي لاينبع من الشعوب وبمحض إرادتها لايعتبر سلاماً، فهـو يختلف عن الهدنة التي تنبع من الدولة، فيكفينـا مايحدث الآن داخل اسرائيل للتعبير عن عدم الرضا من جانب طـوائف كثيرة من الفلسطينيين، فبدلاً من لجوء اسرائيل لحل المشكلة الفلسطينية، فهي تحاول استئناس هؤلاء الفلسطينيين بقبول سلام منقوص، فلو كانت جادة في مساعيها لانصاعت للشروط الأربعة المعروفة وهي:

* الانسحـاب جميع الأراضي التي احتلتهـا قبل الـرابع من يـونيـو ١٩٦٧م بما فيهـا القدس.

* اخلاء جميع المستوطنات وفقاً للقرارات الدولية.

* الموافقة على اتفاقية نزع أسلحة الدمار الشامل.

* دفع تعويضات مناسبة للمتضررين الفلسطينيين.

المراجع:

١ـــ مختارات اسرائيلية ـــ العدد الاول ـــ ينـاير ١٩٩٥م ـــ مـركـز الـدراسـات السياسيـة الاستراتيجيـة بـالاهـرام ـــ القاهرة.

٢ـــ القدرة النـوويـة الاسرائيليـة وأثرهـا على الأمن القـومي العربي.
لواء أ.ح. دكتـور/ ممدوح عطيـة ـ مـركز الـدراسات الـعـربي ـ الأوروبي ١٩٩٤م.

٣ـ الاحصاءات المالية الدولية I.F.S
صندوق النقد الدولي ـ نوفمبر ١٩٩٤م.

٤ ـ تقرير عن التنمية في العالم ـ البنك الدولي ١٩٩٣م

٥ ـــ التقريـر الاستراتيجي العربي ١٩٩٣م ـ مـركز الـدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ـ القاهرة.

٦ ـــ كـراسات استراتيجيـة ـــ اعداد مختلفـة ١٩٩٣م، ١٩٩٤م، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة.

٧ ـــ مجلة السياسة الـدولية ـ أعـداد مختلفة ١٩٩٣م، ١٩٩٤م الأهرام ـ القاهرة.

٨ ـ كابوس في اسرائيل ـ سكوت روستون ـ ترجمة الهام رحال ـ دار طلاس للدراسات والترجمة ـ دمشق ١٩٩١م.

٩ ـــ بروتوكـولات حكام صهيـون ـ ترجمة وتقـديم د. احسان حقي ـ دار النفائس ـ بيروت ١٩٩٠م.

١٠ـــ الفكـر السيـاسي الاستراتيجي ـــ قبل الانتفـاضة... بعـد الانتفاضة.
د. أسعد عبدالرحمن ـ نواف الزرو ـ دار الشروق ١٩٩٠م.

١١ـ بروتـوكولات حكام صهيون: نصوصها، رمـوزها، أصولـها التلمودية.
عجـاج نـويهض ـ دار الاستقلال للـدراسـات والنشر ـ بيروت ١٩٩٠م.

١٢ـ اليهودي العالمي ـ المشكلة الأولى التي تواجه العالم.
تـعـريب خيري حماد ـــ طلاس للـدراســات والنشر ـ بيروت ١٩٩٢م.

١٣ـ Peace in the middle east : The challenge for Israel, Erin Karsh

رقم الايداع ٩٥/٣٣٤٥

الترقيم الدولى I.S.B.N
977 - 00 - 8721 - 1

هل يمكن استقراء المستقبل السياسي لقضية معاصرة، بما يصل بها الى مشارف المعرفة قبل الأوان.

الوقائع السياسية الحديثة تؤكد صعوبة ذلك الاستقراء والأدلة واضحة.

انهيار سور برلين

سقوط الإتحاد السوفيتي

نهاية المد الشيوعي

ظهور دول جديدة ماكان أحد ليظن حتى بالحلم ان هناك احتمالات أن يكون لها موقع في خريطة العالم التي كانت ثابتة.

لكن دلائل النفي.. هي نفسها دلائل اثبات.. وكون الاستقراء السياسي عجز عن فهم مدلولها بالسرعة الكافية.. فإن ذلك لايعني فشل الاستقراء.. بقدر مايعني فشل القراء أنفسهم.

في هذه الدراسة.. يسابق عمر كامل تطور الأحداث في أهم القضايا المعاصرة على الإطلاق.. قضية السلام العربي الاسرائيلي.

وهو لايتمنى، ولايتعجل لرؤيته المستقبلية بقدر مايحاول جاهداً اطلاق حزم من الضوء المكثف على الخطوات القادمة.. خشية ان يتم تجاهلها في خضم انبهار السلام.. كما تم تجاهل نذر التغيرات العالمية الجديدة.

عمر كامل في هذه الدراسة لايسعى لاستقراء سياسي مستقبلي بالمعنى المباشر.. بقدر مايحاول ان يضع على ممرات المسيرة.. العديد من الشموع

الناشر